جامعة العربي التبسي ــ تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور شبكات التواصل في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي – نموذج مصر–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة: صبرينة شرقي

إشراف الأستاذ: يوسف أزروال

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
إدريس عطية	أستاذ مساعد أ	رئيسا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
التهامي مباركي	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية:

2015/2014

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله أول العمل وآخره

أتقدم بجزيل شكري لأستاذي الفاضل الأستاذ القدير

" **يوسف أزروال** " وعلى صبره وعلى إشرافه المتميز

على هذا العمل المتواضع،

كما أقدم شكري إلى اللجنة الموقرة الأستاذ

إدريس عطية والأستاذ مباركي التهامي على قبول

مناقشة مذكرتي

وأعترف أنه كان حريص على إتمام هذا العمل،

وأن ما ظهر من نقص فهو راجع لتقصير مني.

وإلى كل من علمني.....

ومن أزال غيمة جهل مررت بها

برياح العلم الطيبة

ولكل من أعاد رسم ملامحي

وتصحيح عثراتي...

أبعث كلمة شكر وتقدير إلى كل

أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة – تبسة –

فهرس المحتويات:

العناوين	الصفحة
شكر وعرفان	
الخطة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل المفهوماتي لشبكات التواصل الاجتماعي، التغيير الديمقراطي	
المبحث الأول: شبكات التواصل الاجتماعي	3
1- مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي	3
2- نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي	5
3- أنواع شبكات التواصل الاجتماعي **3-1** الفيسبوك **3-2** التويتر **3-3** اليوتيوب	9 10 12 13
4- خصائص شبكات التواصل الاجتماعي	15
5- مزايا وعيوب شبكات التواصل الاجتماعي	16
المبحث الثاني: ابستيمولوجيا التغيير الديمقراطي	17
1- التغيير الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له	18
2- أسباب التغيير الديمقراطي **2-1** السبب الواجد **2-2** سبب التطور المتوازي **2-3** كرات الثلج **2-4** العلاج السائد	24 24 24 25 25

3- دوافع التغيير الديمقراطي	26
3-1 العوامل الداخلية لتغيير الديمقراطي	27
3-2 العوامل الخارجية للتغيير الديمقراطي	30
4- أنماط عمليات التغيير الديمقراطي	32
4-1 نمط التحول	32
4-2 نمط التحول الإحلالي	32
4-3 نمط الإحلال	33
4-4 نمط التدخل الأجنبي	33
5- مراحل التغيير الديمقراطي	34
5-1 مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم	34
5-2 مرحلة اتخاذ قرار بالتغيير الديمقراطي	34
5-3 مرحلة التماسك الديمقراطي	34
5-4 مرحلة نضج النظام الديمقراطي	35
6- مداخل تفسير التغيير الديمقراطي	35
6-1 المدخل البنيوي في تفسير التغيير الديمقراطي	35
6-2 المدخل التحديثي	36
6-3 المدخل الانتقالي	37
مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي	
المبحث الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية	42
1- أنواع الأنظمة السياسية العربية	42
1-1 أنظمة ملكية	43
1-2 أنظمة جمهورية	44
1-3 أنظمة آمرية	45

2- خصائص الأنظمة السياسية 2-1 خصائص تاريخية للأنظمة السياسية العربية 2-2 خصائص اقتصادية للأنظمة السياسية العربية 2-3 خصائص سياسية للأنظمة السياسية	45 45 47 48
المبحث الثاني: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي	54
1- علاقة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي 1-1 اتجاه ذو نظرة ايجابية لشبكات التواصل الاجتماعي 1-2 اتجاه ذو نظرة سلبية لشبكات التواصل الاجتماعي 1-3 اتجاه ذو نظرة اعتدالية لشبكات التواصل الاجتماعي	54 54 55 57
2- دور شبكات التواصل الاجتماعي في النهوض الثوري والجماهيري 2-1 التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي 2-2 التأثيرات الاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي	58 58 59
3- مواقع التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي في الوطن العربي	60
4- وظائف شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي 4-1 القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع 4-2 حماية المجتمع 4-3 توفير المعلومات للجمهور 4-4 المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية	67 67 67 67 68
الفصل الثالث: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في جمهورية مصر العربية	
المبحث الأول: التغيير الديمقراطي في مصر	74

1- المتغيرات المفجرة للثورة المصرية	74
2- سمات الثورة المصرية ومقتضيات الانتقال الديمقراطي	78
المبحث الثاني: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في مصر	80
1- دوافع التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية في مصر	80
2- شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز دينامية التغيير الديمقراطي في مصر الفيسبوك ودوره في التغيير الديمقراطي في مصر اليوتيوب ودوره في التغيير الديمقراطي في مصر	82 83 85
3- تقييم الثورة المصرية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي 3-1 مزايا شبكات التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية 3-2 حدود مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي	89 89 90
الخاتمة	93
قائمة المراجع	95

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	جدول يوضح البلدان الأولى في العالم استخداما لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي	11
الجدول رقم 02	جدول يوضح أهم شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في العالم	14
الجدول رقم 03	جدول يوضح العلاقة بين التطور الديمقراطي وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي	55-54

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي	8
الشكل رقم 02	يمثل الاستخدام الرئيسي لموقع فيسبوك خلال التحركات الشعبية وتطور الأحداث سنة 2011	60
الشكل رقم 03	شكل يوضح الاستخدام العربي لموقع فيسبوك قبل نهاية 2013	61
الشكل رقم 04	شكل يوضح نسبة استخدام موقع فيسبوك في الدول العربية لسنة 2013	62
الشكل رقم 05	شكل يوضح نسبة استخدام موقع فيسبوك في الدول العربي لسنة 2013	63
الشكل رقم 05	شكل يوضح أثر حظر الأنترنيت وموقع فيسبوك على عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي	64
الشكل رقم 06	شكل يوضح مقابلة تزايد الحروب بين الدول والحروب داخلها	66
الشكل رقم 07	شكل يوضح مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث التغيير الديمقراطي باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي	79
الشكل رقم 08	شكل يوضح استخدام موقع فيسبوك في مصر سنة 2010-2011	82
الشكل رقم 09	شكل يوضح استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بمصادر أخرى من الوسائل الإعلامية في مصر	83
الشكل رقم 10	شكل يوضح نسب استخدام مصر لشبكات التواصل الاجتماعي في العملية الانتقالية	85

مقدمة

مقدمة:

كان لنهاية الحرب الباردة المنتهية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي الأثر البالغ على العلاقات الدولية، من حيث التحولات والتغيرات التي اتسمّت بالسرعة والتشعّب جرّاء انهيار الكتلة الشرقية الاشتراكية وتفككها، وبالتالي نهاية الثنائية القطبية ونهاية عقود من التستر والتكتم على المنجزات العلمية والمعرفية والابتكارات التكنولوجية الهائلة، الأمر الذي أفرز فراغا استراتيجيا ألقى بتداعياته على الحقل المعرفي والسياسي والأمني للعلاقات الدولية ، فقد أفرز الوضع الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هامة واقعيا ونظريا، ساهمت في بلورة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد هذه الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية و حسب، و إنما امتدت لتشمل دراسة فواعل من غير الدول، كنتيجة لحجم التأثير في ظواهر و قضايا العلاقات الدولية، هذا إضافة إلى إطلاق العنان لثورة المعلومات والاتصالات في بداية التسعينات لتبدأ شبكة الانترنت عصرا مدنيا جديدا، سهل الطريق لكافة شعوب الأرض في التواصل والتقارب وتبادل المعرفة.

ونتيجة هذه التحولات التي شهدها العالم بعد فترة الحرب الباردة، وتحديدا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد أدت إلى تغيير العديد من المفاهيم والقيم، بالإضافة إلى تسارع الأحداث وتزايدها سواءا على المستوى الدولي، الإقليمي، المستوى الوطني، كلها جاءت على أنقاض أيديولوجيات وأفكار قديمة، ولعل من أهمها عمليات التحول الديمقراطي، التي شهدها العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، بحيث تراجعت وأخفقت تجارب حكم سياسية عديدة حاولت أن تؤسس لأشكال وأنماط للحكم مغايرة للنمط الديمقراطي.

هذا وبالإضافة إلى التطور الهائل الذي شهده العالم في المجال التكنولوجي وشتى المجالات خاصة مجال الاتصال حيث أصبح أكثر تطورا و اتساعا فقد ظهر ما يسمى بالشبكة العنكبوتية التي جعلت العالم

قرية صغيرة و هذا راجع إلى ما توفره من خدمات و مزايا للمترددين عليها من حوار و دردشة و البحث عن المعلومات إضافة إلى التواصل والتفاعل الاجتماعي وذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها نسق مفتوح يجمع الملايين من المستخدمين من مختلف الفئات في جميع أنحاء العالم يتواصلون و يتفاعلون فيما بينهم كما يتبادلون الأفكار والمعلومات والثقافات وتحظى شبكات التواصل الاجتماعي باهتمام عدد كبير من الناس في مختلف أنحاء العالم فقد أصبحت فضاءا لتداول القضايا السياسية والاجتماعية ومناقشة الأفكار والآراء وإنشاء صداقات افتراضية و مجالا لمعرفة ما يحدث في العالم وما يدور حولنا من أحداث أي أن شبكات التواصل الاجتماعي أو ما يسمى بالإعلام الجديد قد أصبحت أحد مصادر التأثير في الواقع الراهن وعلى مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الأمنية الإستراتيجية، فعلى المستوى السياسي فقد كان من أكثر المستويات تأثرا بشبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة والدليل على ذلك الثورات العربية التي تهدف إلى التحول الديمقراطي داخل دولها، وقد كانت الانطلاقة من دور شبكات التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

فقد ساعدت تكنولوجية المعلومات والاتصال الرقمية على ربط التواصل بين الشعوب بمختلف توجهاتها الحضارية، متجاوزة بذلك الحدود السياسية والجغرافية والعزلة الحضارية التي كانت يعيشها معظم المجتمعات البشرية، إذ يشهد عامنا المعاصر تحولات كبيرة في تكنولوجية الاتصال تؤثر في العلاقات السياسية، الاقتصادية، وفي أنماط التفكير في المجتمعات المختلفة فقد قامت شبكات التواصل الاجتماعي بدور فعال في إمداد الإنسان بكثير من المعلومات، مساهمة بذلك في تشكيل وعيه السياسي وتسهيل عملية التواصل بين أفراد المجتمع العالمي، وهذا ما نجده قد تجسد فعلا في الدول العربية في الآونة الأخيرة اثر الثورات العربية قصد التحول بالأنظمة السياسية من أنظمة تسلطية ديكتاتورية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية تتماشى وقيم حقوق الإنسان، الحرية...

فقد شكل مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول الوطن العربي، كما شكل في الوقت نفسه أحد أبرز التحديات التي واجهها الوطن العربي، حيث بدأت النخب السياسية والفكرية تهتم بضرورة التحول الديمقراطي وضرورة تطبيقها على أرض الواقع العربي، فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الاجتماعية الأولى بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن العربي في حاجة ماسة إليها.

أولا: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ودوافع التحول من نظام تسلطي ديكتاتوري إلى أنظمة أكثر ديمقراطية في بعض الدول العربية المختارة ضمن هذه الدراسة، ومعرفة هل فعلا شبكات التواصل الاجتماعي لها الأثر البالغ في التحول الديمقراطي في الوطن العربي وبنفس درجة التأثير من دولة عربية إلى دولة أخرى، أم أنه توجد أسباب أخرى وراء التحول الديمقراطي في الوطن العربي، كذلك محاولة الاقتراب من الواقع.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع هذه الدراسة لم يكن اعتباطيا بل كان لأسباب علمية نوجزها فيما يلي:

1 - أسباب موضوعية:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يمس فئات المجتمع، ولكونه أيضا واقعا نعيشه في هذا العصر الذي يعتمد في رسم ملامحه على التكنولوجيا الحديثة وخاصة الانترنت التي أصبحت من أهم وسائل الاتصال استخداما حيث توفر كمية معلومات هائلة في وقت قياسي وتعطي فرصة للتفاعل وتبادل الأفكار والمعلومات الهائلة تجسد ذلك في مواقع التواصل الاجتماعي التي تمثل مجتمعات وهمية تنتقل فيها المعلومة بسهولة كبيرة، كما تكمن الأهمية الموضوعية لهذه الدراسة في كونها دراسة تجسد الواقع الذي يعيشه العالم

العربي في الوقت الراهن إذ تعد شبكات التواصل الاجتماعي من أكثر المصادر مساهمة في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.

2 - أسباب ذاتية:

من أهم الأسباب الذاتية لدراسة هذا الموضوع **أولا** أن دراسة هذا الموضوع جلب اهتمامي كونه ينطلق من الواقع ويجسد على الواقع أيضا، **ثانيا** تنطلق أيضا دراسة هذا الموضوع من حداثة مواقع التواصل الاجتماعي التي ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي السريع والتي ساهمت بشكل أو بآخر في عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة المقدمة تحت عنوان دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي – نموذج مصر– تهدف إلى تحقيق وإيضاح مجموعة من الأهداف ولعل من بين هذه الأهداف نجد:

- تهدف هذه الدراسة في بداية الأمر إلى معرفة العلاقة الموجود بين شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي وهل التغيير الديمقراطي في الدول العربية مرتبط بهذه الشبكات أم أن هناك عوامل وأسباب أخرى أدت إلى التغيير في الأنظمة العربية؛
- من أهداف هذه الدراسة أيضا أنها تهدف إلى استمالة الحقائق حول شبكات التواصل الاجتماعي وتجميع البيانات الخاصة بهذا الموضوع لمعرفة درجة تأثير هذه الشبكات في عملية التغيير الديمقراطي.

رابعا/ الدراسات السابقة:

ويقصد بالدراسات السابقة مجموعة الأبحاث العلمية التي تناولت دراسة هذا الموضوع مسبقا وتعتبر الدراسات السابقة كمرجعية يعتمد عليها الباحث لدراسته وتساعده على التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، كما أن الدراسات السابقة تساعد الباحث على تجاوز الأخطاء والاستفادة من تجارب الباحثون الآخرون لنفس الموضوع علما أن موضوع الدراسة هو موضوع جديد يعاني من قلة المراجع والدراسات ومن بين الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة نجد:

الدراسة الأولى: دراسة محمود شريف بسيوني، ومحمد هلال **(الجمهورية الثانية في مصر)** 2012 تركزت أهداف الدراسة على معرفة أحداث الثورة المصرية وأسبابها، بالإضافة إلى الانتقال الديمقراطي في مصر، كما تناول في هذا الكتاب دور شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في مصر.

الدراسة الثانية: دارسة آية نصار وآخرون **(الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات)** 2012 وتم من خلال هذا الكتاب التركيز على الثورة المصرية ومقتضياتها ودور شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في مصر على موقعي فيسبوك ويوتيوب، وقد تم فيه تناول دراسة ميدانية لبعض أفراد المجتمع المصري كعينة للدراسة لمعرفة مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في مصر.

الدراسة الثالثة: دراسة محمد بن هلال **(الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية)** 2010 التي تلخصت أهدافها في معرفة طبيعة الاستخدام الحديث المتزايد لتكنولوجيا الإعلام الجديد في الميدان السياسي من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية لتنمية أجندتها وتطبيق برامجها وهي دراسة وصفية خلصت نتائجها إلى الإقرار بدور هذه التكنولوجيا في زيادة قدرات الناشطين والممارسة السياسية لكن لا يمكن في الوقت الحالي اعتبارها بديلا يعوض عن الممارسة السياسية.

الدراسة الرابعة: دراسة كامل خورشيد مراد **(دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي، شبكات التواصل الاجتماعي نموذجا)** 2011 تركزت أهداف الدراسة على معرفة كيف وظف الحراك السياسي أو ما يعرف بالربيع الثورات العربية إمكانات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي تحديدا في تأجيج هذه الثورات وتعبئة شبابها بالشكل الذي باتت فيه مواقع التواصل الاجتماعي عنوانا رمزيا لهذه الثورات وهي عبارة عن دراسة وصفية لم تعتمد تقنيات المسح لجمع البيانات.

خامسا/ حدود الدراسة (مجالات الدراسة):

- **المجال المكاني:** تسعى هذه إلى قراءة مضامين التغيير الديمقراطي في الوطن العربي بواسطة تفعيل شبكات التواصل الاجتماعي بالتركيز على دراسة حالة مصر أنموذجا.
- **المجال الزماني:** يمكن تحديد المجال الزماني لهذه الدراسة منذ قيام الثورات العربية أي منذ مطلع سنة 2011 إلى غاية يومنا هذا لمعرفة مجريات وأحداث التحول الديمقراطي في هذه الدول العربية.

سادسا/ إشكالية الدراسة:

ظهرت في الآونة الأخيرة ما يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي كخدمة من خدمات الانترنت حيث أصبح مجالا مفتوحا يجمع الملايين من الأفراد من مختلف أنحاء العالم، وتعتبر هذه الشبكات مصدرا للكثير من الأحداث الدولية المتسارعة، وباعتبار أن شبكات التواصل الاجتماعي لا تحتوي على أي نوع من أنواع الرقابة فهي تساهم في انتشار العديد من المفاهيم والقيم، ومن بين هذه المفاهيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي الذي حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين و الدارسين وباقي فئات المجتمع، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي كان لها الدور الفعال في التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

وعلى ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث كما يلي:

كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي بالوطن العربي لاسيما مصر؟

والمتمعن لهذه الإشكالية يجد ومن الضروري تبسيطها إلى إشكالات فرعية بغية توضيح الإشكالية:

– ما هي دوافع التغيير الديمقراطي في مصر؟

– فيما تتمثل العلاقة الموجودة بين التغيير الديمقراطي والتواصل الاجتماعي؟

– إلى أي مدى يمكن تحقيق نظام ديمقراطي بتفعيل شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي؟

– ما مدى نجاعة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في مصر؟

سابعا/ فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: التغيير الديمقراطي بالوطن العربي ارتبط بطبيعة الأنظمة السياسية؛

الفرضية الثانية: إن فساد الأنظمة السياسية العربية أدى إلى ضرورة التغيير الديمقراطي في الوطن العربي؛

الفرضية الثالثة: كلما كان هناك وعي سياسي داخل الدولة كلما كان هناك تغيير ديمقراطي.

ثامنا/ مناهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وقد رأينا أن أفضل المناهج لدراسة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي هي:

المنهج التاريخي :ومن خلاله يمكن الرجوع إلى جذور الموضوع سواء من خلال تأصيل المفاهيم، أو من خلال الرجوع إلى نشأة شبكات التواصل الاجتماعي، وكذا بداية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

المنهج الوصفي: وذلك لوصف ظاهرة التغيير الديمقراطي باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي لاسيما مصر.

منهج دراسة الحالة: من خلال هذا المنهج يمكن تسليط الضوء على دراسة حالة مصر، ومعرفة مدى مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي داخل الدولة.

تاسعا/ صعوبات الدراسة:

يواجه كل باحث وبحث علمي مجموعة من الصعوبات التي يمكن أن تعيق سريان البحث، وتكون حاجزا أمام الباحث في تحقيق النتائج المبتغاة من الدراسة ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نجد:

- قلة المراجع المتناولة لهذا الموضوع باعتباره موضوع جديد.
- بعد المسافة لدراسة الدول المختارة ودولة دراسة الحالة لهذا الموضوع وهذا يعتبر عائقا أمام الباحث حيث لا تمكنه من معرفة وكشف الحقائق وتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

عاشرا/ هيكلية الخطة:

بناءا على الأهداف الأساسية للموضوع واستنادا للإشكالية الرئيسية وكذا الإجابة على التساؤلات الجزئية المطروحة سلفا، فقد تم تقسيم الدراسة إلى:

مقدمة تتضمن الإحاطة بجوانب الموضوع.

الفصل الأول: هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين وكل مبحث إلى مجموعة النقاط يعالج على التوالي شبكات التواصل الاجتماعي مفاهيمها، نشأتها، أنواعها، خصائصها، مميزاتها، المبحث الثاني يعالج ا لتغيير الديمقراطي مفهومه، أسبابه، دوافعه، أنماطه، مداخل تفسيره.

الفصل الثاني: أيضا تم تقسيمه إلى مبحثين وتمحور حول مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في ال تغيير الديمقراطي في الوطن العربي، تضمن دراسة الوطن العربي طبيعة الأنظمة السياسية، وخصائصها، كما تناول دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي داخل الوطن العربي.

الفصل الثالث: تناولنا من خلاله أنموذج لتفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي وهو نموذج مصر.

وأخيرا **الخاتمة** التي هي بمثابة الحوصلة لموضوع الدراسة المتضمنة لمجموعة من الاستنتاجات وا لاقتراحات.

الفصل الأول: التأصيل المفهوماتي لشبكات التواصل الاجتماعي، التغيير الديمقراطي

المبحث الأول: شبكات التواصل الاجتماعي

1- مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي
2- نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي
3- أنواع شبكات التواصل الاجتماعي
4- خصائص شبكات التواصل الاجتماعي
5- مزايا وعيوب شبكات التواصل الاجتماعي

المبحث الثاني: التغيير الديمقراطي

1- التغيير الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له
2- أسباب التغيير الديمقراطي
3- دوافع التغيير الديمقراطي
4- أنماط التغيير الديمقراطي
5- مراحل التغيير الديمقراطي
6- مداخل التغيير الديمقراطي

الفصل الأول: التأصيل المفهوماتي لشبكات التواصل الاجتماعي، التغيير الديمقراطي

ننطلق من فكرة مفادها أن المجتمع الممتلئ ثقافيا من الصعب أن تكسره الرياح مهما كانت عاتية، لأنه يمتلك الحصانة القوية والوعي الضروري والقدرة على تجاوز المحن مهما عظمت، وهو المجتمع القادر على تصريف شؤونه بأساليب تدفعه نحو التقدم بدل تدميره أو العودة به نحو الخلف مسافة طويلة .

فقد أثارت في الدوائر العلمية والدوائر السياسية، في السنوات الأخيرة مناقشات كثيرة حول أطر التحول الديمقراطي والتغيير الديمقراطي في مختلف الدول العربية، وخصوصا منذ نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011، ولم تتخذ هذه المناقشات شكلا تقليديا، وإنما أثارت مجموعة من القضايا الجديدة.

فقد ارتبطت مسألة التغيير الديمقراطي نحو التحول الديمقراطي في البلدان العربية، بما يسمى بشبكات التواصل الاجتماعي، اثر التطور الكبير والهائل الذي شهده العالم في المجال التكنولوجي وخاصة مجال الاتصال، لاسيما بعد ظهور بما يعرف بالشبكة العنكبوتية.

فقد أضحت شبكات التواصل الاجتماعي أو ما يعرف بالإعلام الجديد نقطة الانطلاق نحو التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي شبكات التواصل الاجتماعي؟ وما هي أنواعها وخصائصها؟

ما هو التغيير الديمقراطي؟ من أين ينطلق؟ وإلى أين ينتقل؟ وكيف ينتقل؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول/ شبكات التواصل الاجتماعي:

إن التطور الكبير والهائل الذي يشهده مجال شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنيت، خلق نوع من عدم الاتفاق على حدود هذه الشبكات، وخصائصها وأنواعها عند أغلب الباحثين في هذا المجال، بل إن هذه الشبكات اتسع نطاق تأثيرها وامتد ليشمل المجال السياسي.

1 - مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

لا يوجد مفهوم محدد لشبكات التواصل الاجتماعي فبالغة الانجليزية هي **Social media** كما يطلق عليها مصطلح آخر وهو **Social Networking** أي الترابط الاجتماعي وهناك العديد من التعريف لهذا المصطلح الذي يختلف من باحث إلى آخر ومن بين هذه التعاريف:

تعريف **بالاس Balas** على أنها: " برنامج يستخدم لبناء مجتمعات على شبكات الأنترنيت أين يمكن للأفراد أن يتصلوا ببعضهم البعض لعديد من الأسباب المتنوعة "، وبالمثل يعرف **بريس Preece** و**مالوني كريشمار Maloney krichmar** أن مواقع الشبكات الاجتماعية على أنها: " مكان يلتقي فيه الناس لأهداف محددة وهي موجة من طرف سياسات تتضمن عدد من القواعد والمعايير التي يقترحها البرنامج ". [1]

من خلال تعريف **بالاس** نجده أنه ركز في تعريفه لشبكات التواصل الاجتماعي على إنشاء شبكة مجتمع افتراضي يجمع مجموع من الأفراد، بينما تعريف **بريس ومالوني** نجدهما يركزان على الخدمات والأهداف التي تقدمها هذه الشبكات.

[1]– مريم نريمان نورمان،" استخدام الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية – دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر" (مذكرة الماجستير في علوم الاتصال والإعلام ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)، ص. 44.

وفي هذا الصدد يقول كل من **شاين برومن وكريس ويليس** في موقع نحن الإعلام " نحن في بداية الحقبة الذهبية للصحافة هي صحافة لم نعهدها من قبل وقد تنبأ الكثير من الخبراء في مجال المستقبليات أن خمسين بالمائة % 50 من الإنتاج الصحفي سيتم بواسطة المواطنين بحلول 2021. [1]

كما تعرف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها: " طريق ذو اتجاهين على شبكة الأنترنيت تمنحك الفرصة للتواصل والاتصال مع الأشخاص الذين تعرفهم أو الذين يشاركونك البعض من اهتماماتك، ولا يشكل مجتمعك الافتراضي مكانا للعثور على المعلومات فقط، ولكن أيضا مكانا لتنظيم الأحداث والتعبير عن آرائك، ومشاطرة الصور الخاصة بك، والتعرف على أشخاص جدد، والترويج لعملك والمشاركة في أنشطة أخرى. [2]

فبشكل مبسط نجد أن شبكات التواصل مع عدد من الناس (أقارب، زملاء، أصدقاء، أوكل ما سبق) عن طريق مواقع وخدمات إلكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع، فهي مواقع لا تعطيك معلومات فقط، بل تتزامن وتتفاعل معك أثناء إمدادك في نطاق شبكتك، وبذلك تكون أسلوب لتبادل المعلومات بشكل فوري عن طريق شبكة الأنترنيت. [3]

عرف بويد والسون شبكات التواصل الاجتماعي على أنها " مجموعة خدمات تقدم عبر الأنترنيت تسمح للفرد بتكوين ملف شخصي – رسمي أو غير رسمي – محددا أسماء أشخاص متاح لهم التواصل والمشاركة معه وإتاحة الفرصة للإبحار في ملفاتهم الشخصية. [4]

---

[1]– كيحل فتيحة،" الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي" (مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2012)، ص.1.

[2]– الاتحاد الأوروبي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (الاتحاد الأوروبي: مركز معلومات الجوار الأوروبي، 2014)، ص.5.

[3]– علي محمد بن فتح محمد، " مواقع التواصل الاجتماعي وآثارها الأخلاقية والقيمية " (مذكرة الماجستير، الجامعة الإسلامية، د. ت)، ص.2.

[4]– علي بن شويل، من الصحافة التقليدية إلى الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن (الرياض: جامعة الملك سعود، 2011)، ص. 58.

وتعرف أيضا بأنها مواقع تجمع بين الأفراد في الاهتمامات المشتركة ويتبادلون الأفكار والمعلومات ويتصلون مع بعضهم ويدرسون وينشرون الأخبار التي تهم مجتمعاتهم. [1]

وتعرف أيضا على أنها شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت وفي أي مكان من العالم واكتسبت اسمها الاجتماعي لتصبح وسيلة تعبيرية واحتجاجية. [2]

من خلال ما تم تقديمه وعرضه لتعريفات لشبكات التواصل الاجتماعي نجد أن أغلبها تجتمع في إنشاء شبكة مجتمع افتراضي تجمع مجموعة من الأفراد لتبادل المعلومات والأخبار أي أن أغلب هذه التعريفات تركز على كيفية تشكيل هذه الشبكات، بالإضافة إلى تعريفات أخرى تركز على الخدمات والأهداف التي تقدمها هذه الشبكات.

التعريف الإجرائي: لشبكات التواصل الاجتماعي وفي أبسط معانيها تعني مواقع تجمع الأفراد على الأنترنيت من أجل تبادل المنافع والمعلومات، وأخبار مجتمعاتهم فيما بينهم.

2 - نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي:

ظهرت الشبكات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى التواصل بين زملاء الدراسة، وأول شبكة اجتماعية بمعناها العام تمكنت من إعادة علاقات التواصل بين زملاء المدرسة الواحدة، بدأت شبكة CLASSMATES COM عام 1995، وقسمت المجتمع الأمريكي إلى ولايات كل ولاية تشتمل على المناطق الداخلية، وكل منطقة بها عدد من المدارس المتاحة، والتي تشترك في هذا الموقع، ويمكنه للفرد البحث من خلال هذا التقسيم حتى يصل إلى المدرسة التي كان ينتسب إليها

[1]- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: مفاهيم الوسائل والتطبيقات (الأردن: دار النشر والتوزيع، 2008)، ص. 100.

[2]- زاهي راضي، " استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة الفكر، ع.15، 2003، ص.23.

ويجد بها زملاؤه ويرشح بعض الزملاء الآخرين للتواصل فيما بينهم من خلال هذا الموقع، ولا تزال هذه الشبكة تعمل حتى الآن بالفكر نفسه. [1]

ثم ظهرت شبكة أخرى قال عنها مستخدميها أنها أكثر تطورا وأكثر تفاعلا من الجانب الاجتماعي ظهرت عام 1997 وشبكة SIXDGRESS COM وكانت تستخدم أحدث التقنيات الفنية على شبكة الأنترنيت بشهادة من استخدموها في ذلك الوقت إذ أنها لم تحقق المرجو منها ماديا فتم توقيف نشاطها عام 2001. [2]

كذلك عند التحدث عن نشأة وتطور الشبكات الاجتماعية تجدر الإشارة إلى مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: مرحلة الجيل الأول للأنترنيت:

يشير Web 1.0 إلى شبكة المعلومات الموجهة الأولى التي وفرها عدد قليل من الناس لعدد كبير جدا من المستخدمين تتكون أساسا من صفحات ويب ثابتة وتتيح مجال صغير للتفاعل، ويمكن وصف هذه المرحلة بالمرحلة التأسيسية للشبكات الاجتماعية، وهي المرحلة التي ظهرت مع الجيل الأول للويب 1.0، ومن أبرز هذه الشبكات التي تكونت في هذه المرحلة نجد: شبكة موقع **سيكس دقريز six degress** الذي منح للأفراد المتفاعلين في إطاره فرصة طرح لمحات عن حياتهم، وقد أخفق هذا الموقع عام 2000. [3]

---

[1]– أماني جمال مجاهد، "استخدام الشبكات الاجتماعية في تقديم خدمات مكتبية"، مجلة الفكر، ع.8، 2010، ص.8.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– مريم نريمان نورمان، المرجع السابق، ص. 48.

ومن المواقع التأسيسية للشبكات الاجتماعية أيضا موقع " **كلاس مايت**" الذي ظهر في منتصف التسعينيات، وكان الغرض منه الربط بين زملاء الدراسة، كما شهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء مواقع شهيرة أخرى مثل موقع " **لايف جورنال** " وموقع " **كايوورلد** " الذي أنشء سنة 1999 بكوريا.

المرحلة الثانية: مرحلة الجيل الثاني للأنترنيت:

يشير الويب 2.0 إلى مجموعة من التطبيقات على الويب (مدونات، مواقع المشاركة، الوسائط المتعددة وغيرها)، اهتمت بتطوير المجتمعات الافتراضية مركزة على درجة كبيرة من التفاعل والاندماج والتعاون، ولقد ارتبطت هذه المرحلة بشكل أساسي بتطور خدمات شبكة الأنترنيت. [1]

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة اكتمال الشبكات الاجتماعية، ويمكن أن يؤرخ لهذه المرحلة بانطلاقه موقع "**ماي سبايس** " وهو الموقع الأمريكي المشهور ثم موقع " **الفيسبوك**"، وتشهد هذه المرحلة الثانية من تطور الشبكات الاجتماعية على الإقبال المتزايد من قبل المستخدمين لمواقع الشبكات العالمية، ويتناسب ذلك الإقبال المتزايد مع تزايد مستخدمي الانترنيت على مستوى العالم. [2]

فقد بدأ مفهوم الويب 2.0 * في جلسة اجتماع جمع جهتين هما " **أوريلي**" " **وميديا لايف** " الدولية، حيث أشار نائب الرئيس في أوريلي أن الويب أصبح أكثر أهمية من ذي قبل بوجود تطبيقات ومواقع تظهر بمفاجآت منتظمة، مع ظهور حالة **الدوت كوم** (dot – com) في خريف 2002. [3]

1 -Richard harrison, michael thomas, "identity in online communities: social networking sites and language learning," international journal of emerging technologies and society, vol. 7, p. 112.

2 -op - cit.

3– مبارك زودة،" دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجا" (مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2012)، ص.84.

* قمة الويب 2.0 المعروفة سابقا باسم مؤتمر ويب 2.0 هو الحدث السنوي الذي يعقد في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، ويضم مناقشات حول شبكة الويب العالمية وقد بدأ هذا الحدث في عام 2004 ويعد من أهم الأحداث في الساحة العالمية لتكنولوجيات الإعلام.

فمنذ سنة 1997 إلى غاية 2001 بدأت هذه الشبكات الاجتماعية في التزايد وبشكل كبير وتوالت بالظهور الواحدة تلوى الأخرى حيث ظهر فيسبوك **facebook**، تويتر **twitter** وماي سبايس **my cpace.** [1]

من أجل توضح أكثر لنشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي اعتمدنا على الشكل التالي رقم (1) الذي يوضح نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي:

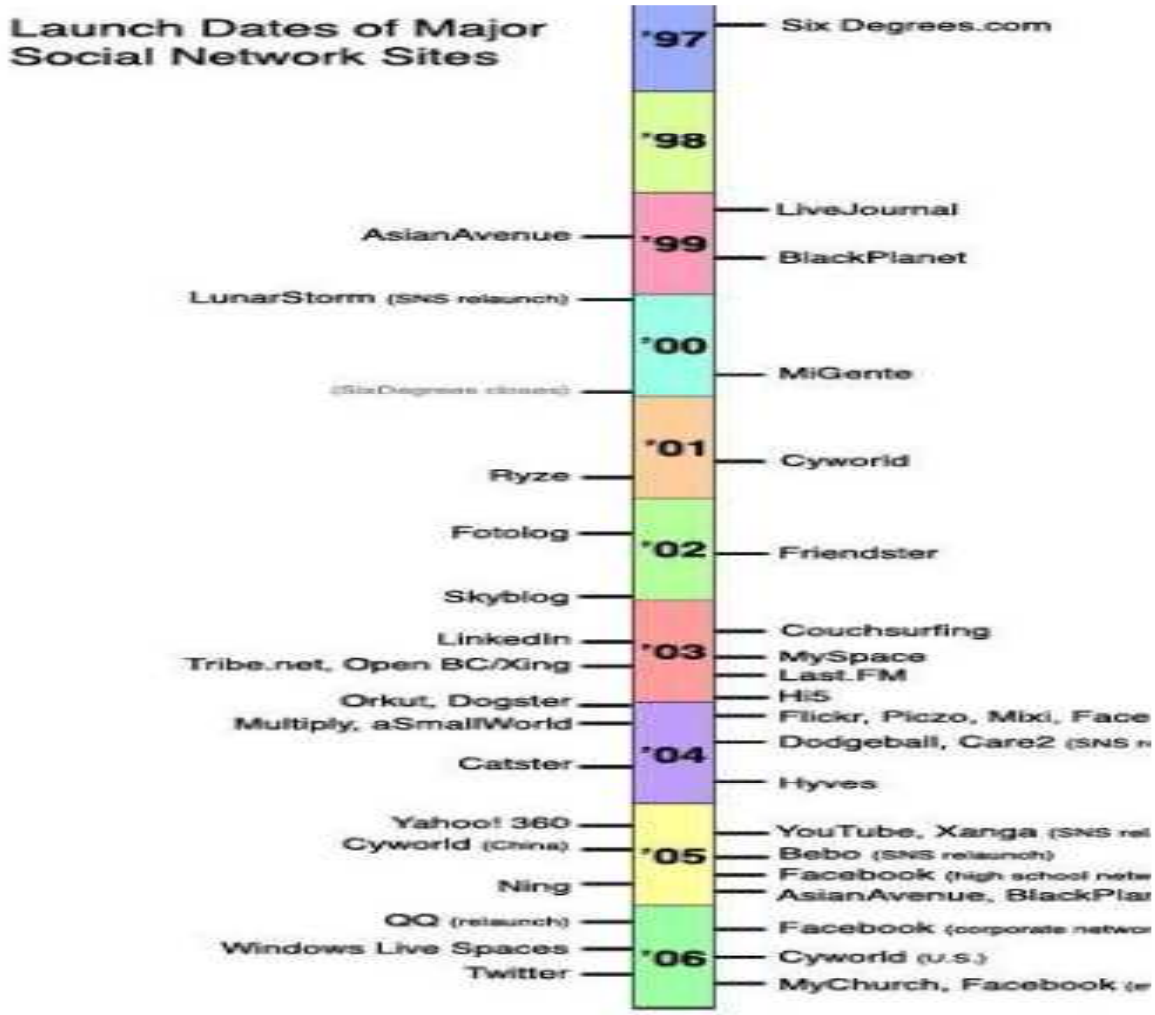

المرجع: مريم نريمان نورمان، المرجع السابق، ص. 51.

[1]– المرجع نفسه.

3 - أنواع شبكات التواصل الاجتماعي:

هناك ثلاثة أنواع من شبكات التواصل الاجتماعي وهذه الأنواع هي: [1]

- **شبكات شخصية (محلية خاصة بأشخاص معينين):** هذه الشبكات تقتصر على مجموعة من الأصدقاء والمعارف وتعمل على التواصل الاجتماعي فيما بينهم بجميع الأشكال حيث يتم إتاحة ملفات للصور الشخصية، والمناسبات الاجتماعية فيما بينهم بشكل منظم للتواصل وعمل حياة اجتماعية من خلال هذه الشبكات وهذه المواقع عديدة وكثيرة، وقد نجد مواقع مغلقة على فئة معينة من الأصدقاء لمثل هذه الأمور.
- **شبكات خاصة بفئات موضوعية معينة:** هذه الشبكات نشأت لتجميع بعض المهتمين بموضوعات بعينها مثل المهتمين بالطب والهندسة وشبكات مهتمة بالكتب والمكتبات مثل Library thing أو شبكات شاركت في التعليم عن بعد لبعض المدارس وشبكات ثقافية مختلفة.
- **شبكة مهنية:** ظهرت وانتشرت في الآونة لتواجه البطالة، واحتياج دول العالم لتنشيط العمل، واستخدام هذه التقنية المتطورة لخلق بيئة تدريجية مفيدة وحرفية واستقبال سير ذاتية للمشتركين مع استقبال طلبات التوظيف من جانب الشركات وتقدم خدمات على مستوى المهن المختلفة وغيرها، وأشهر هذه الشبكات in linked[2]

نماذج من شبكات التواصل الاجتماعي:

لقد قمت باختيار بعض نماذج شبكات التواصل الاجتماعي لدراستها وقد تم التركيز على ثلاثة مواقع وهي:

[1]- أماني جمال مجاهد ، المرجع السابق، ص ص. 10،11.

[2] – المرجع نفسه.

- الفيسبوك: facebook

ترجع فكرة نشأة موقع فيسبوك إلى صاحبه " **مارك زوكيربرج** " **mark zuckerbreg** حيث أخذ على عاتقه تصميم موقع جديد على شبكة الأنترنيت ليجمع زملاؤه في الجامعة (جامعة **هارفرد** الأمريكية)، ويمكنهم من تبادل أخبارهم وصورهم وآرائهم ولم يعتمد في تصميمه إلى أن يكون موقع تجاري يجتذب الإعلانات أو موقع يهتم بنشر الأخبار، وفي عام 2004 أطلق **زوكيربرج** الفيسبوك وكان في البداية عبارة عن شبكة تواصل اجتماعي بين الأصدقاء في جامعة هارفرد حيث اكتسب شعبية واسعة بينهم، الأمر الذي شجع زوكيربرج على توسيع قاعدة من يحق لهم الدخول إلى الموقع ليشمل طلبة جامعات أخرى أو طلبة مدارس ثانوية يسعون إلى التعرف على الحياة الجامعية.[1]

واستمر موقع فيسبوك قاصرا عند طلبة الجامعات والمدارس الثانوية لمدة سنتين، ثم قرر زوكيربرج أن يخطوا خطوة للأمام، وهي أن يفتح أبواب كل من يرغب في استخدامه، وكانت النتيجة تزايد في عدد مستخدمي الموقع، إذ ارتفع من 12 مليون مستخدم في شهر ديسمبر عام 2006 إلى أكثر من 40 مليون مستخدم في بداية 2008.

مصطلح فيسبوك ينسب إلى اسم الدليل الذي تسلمه بعض الجامعات الأمريكية لطلابها المستجدين وفيه أسماء وصور زملائهم القدامى ومعلومات مختصرة عنهم، وهو موقع تواصل اجتماعي يعمل على تكوين الأصدقاء وتبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليق عليها.[2]

---

[1]- حنان بن شعشوع الشهري، " أثر استخدامات شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية "، الفيسبوك وتوتير نموذجا، (مذكرة الماجستير في العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ، 2011- 2012)، ص. 31.

[2]- المرجع نفسه.

فموقع الفيسبوك يعد واحدا من أهم مواقع التشبيك الاجتماعي، وهو لا يمثل منتدى اجتماعي فقط وإنما أصبح قاعدة تكنولوجية سهلة بإمكان أي شخص أن يفعل بواسطتها ما يشاء. [1]

وبالتالي يعد موقع فيسبوك من أكثر المواقع استخداما لاسيما في الدول العربية حيث تصل نسبة استخدامه حوالي 83% داخل هذه الدول لمدى مساعدته لتوفر المعلومات ومعرفة أحوال الشعوب والمجتمعات، حيث زادت نسبة استخدام هذا الموقع من سنة 2008 إلى غاية 96 %.[2]

الجدول رقم واحد (01): يوضح البلدان الأولى في العالم استخداما لهذا الموقع:

البلدان الخمسة الأولى من حيث عدد مستخدمين فيسبوك في 6 سبتمبر 2012				
البلد	عدد المشتركين	الزيادة في الشهور الستة السابقة	نسبة الزيادة	الانتشار(نسبة لعدد السكان)
الولايات المتحدة الأمريكية	163,220,450	7,705,200	%4,99	%52,61
البرازيل	56,725,420	14,363,640	%34,04	%28,21
الهند	53,624,320	8,604,480	%19,11	%4,57
أندونيسيا	39,762,600	3,761,140	%8,64	%16,37
المكسيك	37,482,460	3,885,200	%11,56	%33,33

المرجع: مريم نريمان نورمان، المرجع السابق، ص. 56.

[1]– مريم نريمان نورمان، المرجع السابق، ص. 55.

[2]– المرجع نفسه، ص.56.

ومن خلال هذا الجدول نجده يوضح لنا الدول الخمسة الأكثر استخداما لموقع فيسبوك حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأول في عدد مستخدمين هذا الموقع.

– موقع تويتر Twitter:

هو موقع تواصل اجتماعي لا يقل أهمية عن الفيسبوك ويعتبر المنافس الأكبر له، وكانت بدايات ميلاد هذا الموقع عام 2006، عندما أقدمت شركة (**Obvious**) الأمريكية على إجراء بحث تطويري لخدمة التدوين المصغرة، ثم أتاحت الشركة المعنية ذاتها استخدام هذه الخدمة لعامة الناس في أكتوبر من نفس العام، ومن ثم أخذ هذا الموقع بالانتشار، باعتباره خدمة حديثة في مجال التدوينات المصغرة، بعد ذلك أقدمت الشركة ذاتها بفصل هذه الخدمة المصغرة عن الشركة الأم، واستخدمت لها اسما خاصا يطلق عليه تويتر وذلك في أفريل عام 2008، وأخذ تويتر اسمه من مصطلح (تويت) الذي يعني التغريد، واتخذ من العصفورة رمزا له.[1]

يسمح تويتر بإرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى 140 حرفا للرسالة الواحدة، وفي تويتر يستطيع أشخاص أن يقوم بعملية البحث عن أشخاص ومواضيع مختلفة، باعتباره تجمعا من مجموعة أصدقاء من كافة أنحاء العالم، يمكنهم من تبادل الأخبار القصيرة فيما بينهم.[2]

ويعد موقع تويتر من بين التكنولوجيات الجديدة للإعلام الاجتماعي التي تسمح بنشر عدد من المعلومات على الأنترنيت من مصادر رسمية وغير رسمية، ويعتبر تويتر موقع تدوين مصغر برز في نشر وتنظيم المعلومات حول الأحداث الكبرى مثل حرائق كاليفورنيا 2008 والانتخابات الرئيسية الأمريكية في نفس العام، وإحصائيات الانتخابات الإيرانية، والأحداث الأخيرة للثورات العربية. [3]

[1]– حنان بنت شعشوع الشهري، المرجع السابق، ص. 32.

[2]– المرجع نفسه.

[3] - Alfred hermid." twittering the news :the emergence of arnbient journalism ". Journalism. Vol 4. 2010.p 297- 308.

وحسب الإحصائيات التي نشرها موقع تويتر في ذكرى تأسيسه الخاصة فإن هناك أكثر من 106 مليون مستخدم في هذا الموقع، عدد يتضاعف ب 300 ألف مشترك كل يوم، وفي حين تم تحديد عدد حروف التغريدة المشاركة على تويتر ب 140 حرف فإن مستخدميه يرسلون أكثر من 55 مليون تغريدة في اليوم أي 460 تغريدة في الدقيقة، وحسب نفس الإحصائية 20% من مستخدمي هذا الموقع ينشرون 10 تغريدات أو أكثر في اليوم. [1]

بالرغم من أهمية موقع تويتر إلا أنه يبقى أقل أهمية بالنسبة للدول العربية حيث تشكل نسبة استخدام هذا الموقع داخل البلدان العربية إلى 9 % تقريبا.

– موقع اليوتيوب Youtube :

تعتبر خدمة اليوتيوب الأكثر تصفحا وأكثر انتشارا على الشبكة العنكبوتية، بالرغم من حداثتها فقد استطاع أن تجذب الشباب وحتى كبار السن وبنسب كبيرة.[2]

فموقع اليوتيوب يحتل المركز الثالث من بين أكثر المواقع تصفحا، تأسس موقع اليوتيوب بواسطة ثلاثة موظفين في شركة **Paypal** وهم **تشاد هيرلي Chad hurley وستيف تشين Steve chen وجاود كريم Jawed Karim** حيث فكر كل من هيرلي وتشين في بداية 2005 إنشاء موقع لمشاركة الفيديوهات، وفي أكتوبر سنة 2006 قامت شركة جوجل بالاستحواذ على موقع يوتيوب. [3]

ويقوم موقع يوتيوب على فكرة مبدئية هي بث لنفسك أو ذع لنفسك ويعتبر الموقع أهم مكان في شبكة الأنترنيت للمشاركة في الفيديو.

---

1 - op - cit.

[2]– مبارك زودة، المرجع السابق، ص. 144.

[3]– المرجع نفسه، ص. 145.

بالإضافة إلى هذه النماذج المختارة إلا أنه هناك مواقع أخرى لشبكات التواصل الاجتماعي ومنها: [1]

- الشبكات الاجتماعية مثل ماي سبايس My space؛
- المدونات مثل شبكات سكاي بلوغ وويكيبيديا Skyblog et wikipedia؛

الجدول **رقم (02)**: يوضح أهم شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في العالم:

الترتيب	شبكات التواصل الاجتماعي	عدد المستخدمين / مليون
1	فيسبوك	750
2	تويتر	250
3	لينكيدن	110
4	ماي سبايس	70,5
5	غوغل +	65
6	ديفاينت أرت	25,5
7	لايف جورنال	20,5
8	تاكيد	19,5
9	أوركت	17,5
10	كافيه موم	12,5
11	نينك	12
12	ميت آب	7,5

[1]– عبد الكريم علي الدبيسي، "زهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، م. 40، ع.1، 2013 ، ص.71.

13	ماي لايف	4,5
14	ماي يربوك	3
15	بادوو	2,5

المرجع: عبد الكريم علي الدبيسي، المرجع السابق، ص. 71.

وتشير الكثير من الإحصائيات بالتزايد الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي، وكذا تزايد استخداماتها من طرف الأفراد، وبشكل مستمر.

4 – خصائص شبكات التواصل الاجتماعي:

تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بمجموعة من الخصائص والتي من بينها: [1]

- **المشاركة:** تشجع على المساهمات وردود الفعل من أي مهتم وتلغي الخط الفاصل بين وسائل الإعلام والمتلقين.
- **الانفتاح:** إن أعظم شبكات التواصل الاجتماعي عبارة عن خدمات مفتوحة لردود الفعل والمشاركة، وتبادل المعلومات والتعليقات.
- **المحادثة:** تعتمد شبكات التواصل الاجتماعي على المحادثة باتجاهين بعكس وسائل الإعلام التقليدي التي تعتمد مبدأ بث المعلومات ونشرها.
- **التجمع:** تتبع شبكات التواصل الاجتماعي إمكانية التجمع بسرعة والتواصل بشكل فعال ويربط تلك التجمعات اهتمامات مشتركة مثل القضايا السياسية وغيرها.

[1]– عبد الله ممدوح مبارك الرعود، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين" (مذكرة الماجستير في الإعلام، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص.60.

- **سهولة الاستخدام:** طورت شبكات التواصل الاجتماعي بحيث تكون سهلة الاستخدام، فهي تحتاج إلى القليل من المعرفة في أسس التكنولوجيا من أجل نشر وتحقيق التواصل وكل ما يتطلب لاستخدام شبكات التواصل هو التدريب البسيط على الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات.
- **التواصل والتعبير عن الذات:** أتاحت شبكات التوصل الاجتماعي قنوات اتصال جاذبة لا تعتمد على نشر محتوى معين وأصبحت جاذبة لا تعتمد على نشر محتوى معين وأصبحت حاجة للمهتمين في الاتصال مع الآخرين والتعبير عن الذات.
- **تخريج البيانات:** تسمح غالبية شبكات التواصل الاجتماعي لأعضائها باستعراض شبكات أصدقائهم وتخريج البيانات المتاحة في الشبكات المستخدمة. [1]
- **إعادة تنظيم جغرافيا الأنترنيت:** أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي نقاط دخول جديدة على الأنترنيت، وحتى وقت قريب كان الناس يتحدثون مع بعضهم خلال الأنترنيت باستعارة المكان (المدن، الصفحات الرئيسية)، وحولت هذه المواقع القائمة على المكان إلى شخصية منها: المدونات، الملف الشخصي.

5 - مزايا وعيوب شبكات التواصل الاجتماعي:

5 1 مزايا شبكات التواصل الاجتماعي:

ولعل من أبرز **مزايا** مواقع شبكات التواصل الاجتماعي ما يلي: [2]

- التواصل مع العالم الخارجي وتبادل الآراء والأفكار ومعرفة ثقافات الشعوب وتقريب المسافات ؛
- ممارسة العديد من الأنشطة التي تساعد على التقرب والتواصل مع الآخرين ؛

[1]- المرجع نفسه.

[2]- عائشة الحكمي، " شبكات التواصل الاجتماعي" ، تم تصفح الموقع يوم: 11/03/ 2015.
http://www.dr-aysha.com/inf/articles.php?action

- تفتح أبواباً تمكن من إطلاق الإبداعات والمشاريع التي تحقق الأهداف وتساعد المجتمع على النمو ؛
- المساهمة في إسقاط أنظمة حكم مرفوضة شعبيا.

5 2 عيوب شبكات التواصل الاجتماعي:

- غياب الرقابة وعدم شعور بعض المستخدمين بالمسؤولية؛
- كثرة الإشاعات والمبالغة في نقل الأحداث؛
- بعض النقاشات التي تبتعد عن الاحترام المتبادل وعدم تقبل الرأي الآخر ؛
- إضاعة الوقت في التنقل بين الصفحات والملفات دون فائدة؛
- تصفح المواقع يؤدي إلى عزل الشباب والمراهقين عن واقعهم الأسري وعن مشاركتهم في الفعاليات التي يقيمها المجتمع.
- ظهور لغة جديدة بين الشباب بين العربية والإنجليزية من شأنها أن تضعف لغتنا العربية وإضاعة هويتها؛[1]

المبحث الثاني: ابستيمولوجيا التغيير الديمقراطي

من خلال هذا المبحث سيتم التعرض إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير الديمقراطي من خلال التسلسل التالي:

1 – عائشة الحكمي، " شبكات التواصل الاجتماعي"، تم تصفح الموقع يوم: 11 /03/ 2015.
http://www.dr-aysha.com/inf/articles.php?action

1 - التغيير الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له

قبل التطرق إلى هذه المفاهيم لا بد من التعرف أولا على مصطلح الديمقراطية

الديمقراطية: تعتبر كلمة من أكثر مفردات الفكر السياسي حضورا في عالمنا اليوم، وفي أصلها اللغوي مصطلح الديمقراطية تتكون من شقين لغويين وهما: [1]

الأول: demos ويعني الشعب

الثاني: kratos ويعني حكم أو سلطة، وبالتالي تعني حكم الشعب. [2]

وتعود الجذور التاريخية للديمقراطية إلى الحضارة اليونانية، وما ميز الحضارة اليونانية نظامها المتميز بسيادة القانون كأساس لحرية المواطن ويحكم الأغلبية. ففي الحضارة اليونانية كانت الطبقة مكونة من الأمراء والنبلاء وأشراف القوم وهي الطبقة الحاكمة المشرعة صاحبة الإرادة العليا، بينما بقية المواطنين وهم الأغلبية لا يملكون من الأمر شيئا. [3]

الديمقراطية هي الوسط الذي يرسخ العقلانية، ويسمح بمناقشة كافة القضايا تمهيدا للوصول إلى أفضل الحلول، وهي الصفة التي تخلق توازنا تفرضه موازين القوى، من دون إلغاء الآخر، وهي التي تساعد على الانتقال الهادئ والمتدرج والمنطقي.[4]

2- la rousse bord : dictionnaire de la pensée stratigique ,gére francoi (paris her,2000), P. 56.

[2] - william little et al, the shorter oxford english dictionary (London: oxford university, 1967), P.76.

3- لطيفة بن عاشور، " آليات التحول الديمقراطي في الجزائر" (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014)، ص. 10.

[4]- عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما (القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت)، ص. 22.

ويعرفها الأستاذ **جورج طرابلسي** بأنها مجموعة من ممارسات أو أساليب عمل لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة، وتعد بذلك الديمقراطية نظاما سياسيا للحكم يبنى على أربعة أركان أساسية هي حرية الرأي، حرية التعبير، استقلال القضاء، التداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة. [1]

كما تعني أيضا الديمقراطية مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة السلطة. [2]

التعريف الإجرائي للديمقراطية: وفي أبسط معانيها تعني أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل واحترام أكثر الأغلبية وصيانة حقوق الأقلية، تقوم على الرأي وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة.

- **التغيير الديمقراطي :** التغيير هو دعوة إلى تعديل جذري في البن ى والهياكل القائمة في المجتمع، وهو غالباً ما يعني انتقالا شاملا وليس جزئيا في مختلف مناحي الحياة، من وضع إلى وضع آخر مختلف تماماً يشبه من حيث الظاهر الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتين، بإزالة البنى والآليات القديمة وبناء بنى وآليات جديدة على أنقاضها .
- **الانتقال الديمقراطي democratic transition:** الانتقال الديمقراطي هو عملية المرور من حالة إلى حالة أو مرحلة أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة وهو يقترب من التداول والتغيير من حيث قصر المدة. [3]

---

[1]– زريق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق" (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص ص.15، 16.

[2]– سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر(القاهرة: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 127.

[3]– حسين مرزود، " مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر " ، دراسات إستراتيجية،ع.14. مارس 2011 ، ص. 48.

ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة وأنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة. [1]

يذهب **عبد الإله سطي** إلى أن التكلم عن الانتقال الديمقراطي يحيلنا إلى التكلم على تعريفين وهما: [2]

تعريف معياري: يركز على الجوانب الشكلية في فعل الانتقال حيث يعرف الانتقال بأنه الخروج من حالة أللديمقراطية إلى حالة الديمقراطية،بمعنى الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح يتيح فرص التداول على السلطة.

تعريف إجرائي: يمكن أن نستقيه من تعريف شومبيتر مبتكر النظرية الجديدة للديمقراطية، والتي في منظوره هيً اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات، مما يفسر أن الانتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام سياسي يسود فيه الحكم الفردي الاستبدادي إلى نظام سياسي يتم فيه اختيار صناع القرا بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، بحيث تكون النخب التي تعززها الانتخابات قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة. [3]

التحول الديمقراطي: التحول يقصد به هو تبدل الشيء بشكل جذري ويعمل التحول على تغيير جميع الأبنية داخل النظام السياسي ، فبالنسبة للتحول الديمقراطي فلم يحظى هذا المفهوم بالإجماع من قبل المفكرين والدارسين والمهتمين، وهذا المفهوم يختلف من باحث إلى آخر.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– عبد الإله سطي، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب (القاهرة: المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د.ت)، ص ص. 2،3.

[3]– المرجع نفسه.

يعرف المفكر العربي محمد عابد الجبري التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان: [1]

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرغ عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص؛
- دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي؛
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

فالتحول الديمقراطي هو عملية تدريجية قد تقضي في النهاية إلى إقامة نظام ديمقراطي. [2]

كما أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية تقترب وتأخذ نفس مفهوم الانتقال وهي عملية تغيير النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ولكن في فترة طويلة ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية لتفعيل الحكم الصالح وصياغة عملية صنع القرار السياسي في إطار قانوني يمكن من محاسبة النخبة الحاكمة. [3]

يعرف صامويل هانتغتون التحول الديمقراطية على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم

---

[1]– شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)" (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012)، ص. 10.

[2]– خليل محمد محمود أبو عرب، " أثر الانتخابات التشريعية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008)، ص.108.

[3]– حسين مزرود، المرجع السابق، ص. 48.

فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع. [1]

الإصلاح السياسي: يعني الإصلاح السياسي ثلاثة أمور: [2]

- الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح؛
- الانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة ؛
- الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية؛

إذن فالإصلاح السياسي يقوم على مفهوم المشاركة السياسية بحيث يصبح كافة المجتمع بلا تمييز ضمن الدائرة السياسية وحق كافة الأفراد في التعبير عن آرائهم إيزاء المواقف السياسية، كما أنه لا بد من أجل الإصلاح العمل من أجل إعادة تنظيم حقل سياسي من أجل ممارسة السياسة بشكل أكثر فعالية ضمن هذا الحقل ومنافسة شريفة لكسب الرأي العام، وأخيرا تجديد مصادر الشرعية من مصادر تقليدية قائمة على العصبية إلى شرعية حديثة وهي الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد، والاختيار الحر، والتمثيل النزيه. [3]

التحول الليبرالي: يتضمن التحول الليبرالي أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، وهي لا تعني ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي ولو أنه يمكن أن تسهم في حفز هذه العملية.

---

[1]– أحمد طعيبة، " دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي – حالة الجزائر –" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)، ص.42.

[2]– عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية (القاهرة: دار الحوار للنشر والتوزيع، د. ت)، ص ص. 101– 109.

[3]– المرجع نفسه.

وبالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة، لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها، خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات.[1]

وبالتالي فالتحول الليبرالي ينصب على أهداف أكثر اعتدالا، وهنا قد يؤدي التحول الليبرالي التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي لذلك. [2]

الرسوخ الديمقراطي: أن الرسوخ الديمقراطي هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. [3]

وطبقا للأستاذ لينز linz فإن الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.

فترسيخ الديمقراطية ركزت عليها مختلف المداخل الإستراتيجية ومنها: [4]

- مدخل الوعي بالديمقراطية باعتبارها آلية اجتهادية لتسيير البلاد؛
- مدخل ضرورة احترام التنوع المجتمعي، كانطلاقة ناجحة للتأسيس العقلاني للديمقراطية، من خلال بناء المواطن الديمقراطي وتعميق ثقافة التعدد والاختلاف؛

---

[1]- أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص. 48.

[2]- صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، تر. عبد الوهاب علوي (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص. 68.

[3]- زريق نفيسة، المرجع السابق، ص. 21.

[4]- مرجع نفسه، ص. 22.

نصل الآن إلى أن الانتقال الديمقراطي هو عملية نحو التحول الديمقراطي أي أنه جزء من التحول الديمقراطي وعلاقته بالتحول الديمقراطي وباقي المفاهيم الأخرى هي علاقة تكاملية.

2 - أسباب التغيير الديمقراطي:

هناك مجموعة من الأسباب المؤدية إلى التغيير الديمقراطي في الدول، وهذه الأسباب يمكن إرجاعها إلى تفسير التغيير الديمقراطي لصامويل هانتغتون ويمكن حصر أسباب موجات التغيير الديمقراطي في الأسباب التالية:

2 1 السبب الواحد : يمكن القول بأن التحولات الديمقراطية على سبيل المثال لستة دول لها سبب واحد (A) يقع بمعزل عن الأحداث الجارية في أية دولة من الدول الست، وقد يكون هذا السبب مثلا قيام قوة عظمى جديدة أو تغيير كبير آخر في توزيع القوة في العالم، وقد تكون حربا كبرى أو حدثا هاما يؤثر على المجتمعات الأخرى، فقد أقامت عدة دول في أمريكا اللاتينية مثلا نظما ديمقراطية أو أجرت انتخابات قومية جديدة على عامي 1945 و 1946 وتشير الدلائل إلى أن تطور هذه التحولات كان نتيجة لسبب واحد (A) وهو انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية،

والشكل التالي يوضح هذا: [1]

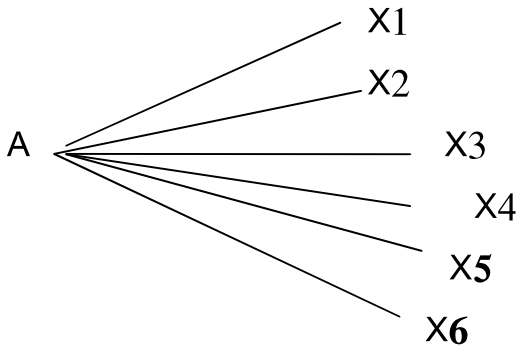

2 2 سبب التطور المتوازي: وقد يؤدي سبب هذه التحولات (الانتقال الديمقراطي) (X) تطورات في نفس هذا السبب المستقل (A1، A2، A3...) في كل من الدول الست في وقت واحد.

[1] – صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص. 93.

وترى بعض النظريات مثلا أن أية دولة يمكن أن تنمو فيها الديمقراطية عندما تمر ببعض مراحل التطور الاقتصادي وتحقق مستوى مجددا من الناتج الإجمالي القومي بالنسبة للفرد أو مستوى محددا من محو الأمية، وفي هذه الحالة فإن التقدم الديمقراطي في داخل كل دولة ينجم عن شيء يميز هذه الدولة، ولكن قد تكون الأسباب متشابهة وفي وقت واحد في الدول الأخرى وتؤدي إلى نتائج متشابهة. [1]

A1 ⟶ X1
B2 ⟶ X2
C3 ⟶ X3
D4 ⟶ X4
E5 ⟶ X5
F6 ⟶ X6

2 3 كرات الثلج: وهذه الظاهرة قد أسماها **سكالابينو Scalapino** بالانتشار أو العدوى وعبر عنها هانتغتون بكرات الثلج بحيث إن وجود بنماذج ناجحة في أوائل موجة الانتقال الديمقراطي شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدرجت، وهذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها جميعا تواجه مشاكل متماثلة، فتعتبر الديمقراطية علاجا مفيدا لكل مشاكلها، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثالا سياسيا واقتصاديا يقتدي به. [2]

2 4 العلاج السائد: هنا قد تتفاوت أسباب وحدوث التغيير الديمقراطي (X) بصورة كبيرة بين دولة وأخرى، إلا أن هذه الأسباب قد تعجل في إيجاد رد فعل مشترك، فقد تشترك ستة دول في عملية التغيير الديمقراطي في نظامها في وقت واحد يفرض معالجة ست مجموعات من المشكلات تختلف

[1]- المرجع نفسه، 94.

[2]- أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص. 35.

تماما فيما بينها: كالتضخم في دولة، انهيار القانون والنظام في دولة ثانية، والكساد الاقتصادي المزمن في ثالثة، والهزيمة العسكرية في رابعة، وهكذا... وفي هذه الحالة نجد أن الأسباب الفردية المحددة (a1، b2، c3،d4 ، e5، f6) للتغيير السياسي تسير وفقا لعدد من المعتقدات المشتركة (Z) لكي تؤدي إلى ردود أفعال متشابهة تجاه تحول ديمقراطي (X)، ويكون هذا أكثر توضيحا من خلال: [1]

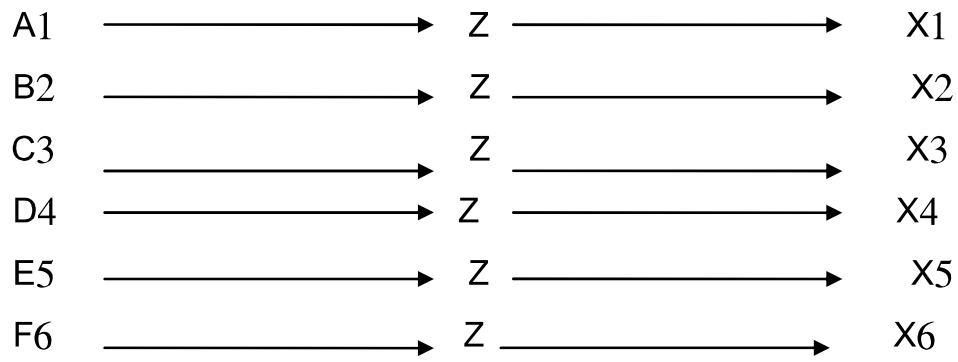

3 - دوافع التغيير الديمقراطي:

حظيت العوامل المساهمة في عملية التغيير الديمقراطي باهتمام العديد من الباحثين بما لها من أهمية في العملية من أمثال: **غابريال ألموند، باول بينغهام، وصامويل هانتغتون**، وغيرهم.

فألموند وبنغهام يحددان **ثلاثة عوامل** أساسية لعملية التغيير وهذه العوامل هي كالتالي: [2]

1 -التغيير من النظام نفسه ونخبه الحاكمة، أي عملية الانتقال الديمقراطي تكون من قناعة النظام السياسي بضرورة الانتقال؛

2 -التغيير من القوى الاجتماعية في البيئة الداخلية، أي من المجتمع الذي يطالب بضرورة الانتقال ؛

3 -التغيير من خلال الضغوطات الخارجية في البيئة الدولية؛

وعادة ما تتفاعل وتتكامل هذه العوامل مع بعضها البعض من أجل الانتقال إلى الديمقراطية.

[1]- صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص ص. 93، 94.

[2]- مرزود حسين، المرجع السابق، ص.49.

وعموما يمكن تقسيم عوامل التغيير الديمقراطي إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية:

3 ǂ العوامل الداخلية للتغيير الديمقراطي: هناك **أربعة عوامل** داخلية تؤدي إلى التغيير الديمقراطي تتمثل في دور القيادة والنخب السياسية، وانهيار شرعية النظم التسلطية والعامل الاقتصادي، والمجتمع المدني.

- **دور القيادة والنخب السياسية:** تلعب القيادة السياسية دورا هاما وحيويا في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار بالتحول الديمقراطي على اثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة، أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه، ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم. [1]

وبالتالي فالقيادة والنخبة الحاكمة تبادر إلى اتخاذ قرار الانفتاح في حالات تعرض النظام لضغوطات داخلية وخارجية فتعمل على فتح مجال الحرية لتجاوز الصعوبات أو تحقيق ديمقراطية الواجهة كما حدث في الجزائر. [2]

ولا نجاح عملية التحول الديمقراطي لا بد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة وتحديد المسار والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل في تحقيق تنامي قوة المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي للدولة، وتنامي دور الطبقة الوسطى، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات. [3]

---

[1]- شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص. 108.

[2]- مزرود حسين، المرجع السابق، ص. 49.

[3]- شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص.19.

- **انهيار شرعية النظام: (الإخفاق السياسي)** تمثل مصدر شرعية النظام السياسي خلال الماضي في التقليد الدينية والحق الإلهي في الملوك للحكم وبالتالي كان الملك غير مسؤول أمام شعبه عن أفعاله بمقابل تأييد الشعب له , ومع التقدم الاجتماعي والعلمي تحولت مصادر الشرعية إلى القومية و الأيديولوجية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشعوب تتقبل القيم والأفكار الديمقراطية،

وفي هذا الإطار يذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأن ذلك النظام يستحق التأيد، وقد ينبع هذا التأييد من أسباب دينية روحية أو عقلية دنيوية .

وهكذا فإن بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقائه، هناك عدت أسباب لانهيار شرعية النظام وهي: [1]

_ عدم قدرة النظام على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع ؛

- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي؛

- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع ؛

- التغير في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبلا للحكم التسلطي.

قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية بمعن ى أن تكون المؤسسات الدستورية أو من يشغلونها لا يحضون بالرضا أو القبول العام.

فبالتالي فانهيار شرعية النظام هو نتيجة ضعف الأداء والتجديد الذاتي وغياب تعاقب القيادات والأجيال عن السلطة وفقدان الضبط والاستقطاب الاجتماعي. [2]

- **دور العوامل الاقتصادية:** إن تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهذا ما تعكسه الاضطرابات

[1]– أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص ص. 27، 28.

[2]– مزرود حسين، المرجع السابق، ص.49.

والمظاهرات الشعبية التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لأزمتها، فكانت البداية بانفتاح اقتصادي ولكن بدون مقابل سياسي فقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي دورا هاما في دفع عجلة الانتقال الديمقراطي. [1]

فقد تلعب الحالة الاقتصادية دورا مهما في عملية التحول وخاصة الأزمات الاقتصادية وتردي الأوضاع الاجتماعية، الصعوبات الاقتصادية والمالية في العديد من الدول إلى الدفع بعجلة الانتقال الديمقراطي وبسرعة كبيرة.

- **تطور المجتمع المدني:** تلقى الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني على أنه جماعة منظمة في كيان سياسي. [2] وقد اقترن الحديث عن المجتمع المدني بالديمقراطية وأصبح الحديث عن أي فكر يفترض الديمقراطية في تكوينه أن يبين الكيفية التي يمكن للمجتمع المدني بواسطتها أن يدعم ويطور ويمكن الديمقراطية. [3]ويعد نمو المجتمع المدني قويا في عملية التغيير الديمقراطي، فالممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، فهناك علاقة تفاعلية جدلية حقيقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ولا ممارسة ديمقراطية حقيقية يغير مجتمع مدني فاعل. [4]

وفي اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، إلى الجديدة أو العولمة، وبتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات تحمل في طياتها العمل على خلق وتطوير وتقوية جماعات المصالح والتجمعات

[1]– أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص.30.

[2]– جون اهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: علي حاكم صالح وحسن ناضم (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008)، 29.

[2]– حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص.29.

[4]– عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربيً، مجلة الفكر، ع.7، ص. 327.

الطوعية والجمعيات المنظمة، التي أصبحت مصادر بديلة للمعلومات، كل هذه التحولات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، ورغم أن هذا الانفتاح كان مفيدا إلا أن هذا الخيار الديمقراطي جاء نتيجة عجز هذه الأنظمة عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي. [1] وبالتالي فتطور المجتمع المدني وأساليبه كل هذا أدى إلى ضرورة وجود أنظمة ديمقراطية تتماشى والمتغيرات الجديدة، ومصالح المجتمع المدني.

3 2 العوامل الخارجية للتغيير الديمقراطي:

ليست هناك عوامل خارجية محددة في التأثير على عملية التغيير الديمقراطي، فعند دراسة العوامل الخارجية نجدها أنها تبقى نسبية، وبالتالي يمكن تحديد العوامل الخارجية للتغيير الديمقراطي في:

- دور القوى الخارجية في دفع التغيير الديمقراطي:

لعبت القوى الخارجية دورا هاما في تحريك العمليات الديمقراطية لاسيما بعد فترة الحرب الباردة*، لأنه في ظل الحرب الباردة كانت هناك صراعات أيديولوجية، لا ممارسات الضغوطات على الأنظمة لإحداث الإصلاحات السياسية، ولكن بعد فترة الحرب الباردة وإثر النظام الدولي الجديد وما صاحبه من شعارات حقوق الإنسان، الديمقراطية...، كل هذا أدى إلى ضرورة ممارسة ضغوطات سواء كان من قبل دول أو منظمات من أجل إحداث إصلاحات سياسية، وإتباع سياسة المشروطة ومعناها القيام بتقديم مساعدات اقتصادية، اجتماعية، بغية إحداث إصلاحات سياسية أو تغيير نظام ما. [2]

[1]- أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص.31.

* الحرب الباردة هي مصطلح فرضته دولتين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي على مسكرين المعسكر الغربي، المعسكر الشرقي باستخدام إستراتيجيتين، من أجل إعلاء أيديولوجيتين.

[2]- أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص.33.

فالبيئة الخارجية تلعب دورا كبيرا من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي ودفعه إلى مسايرة كل تحولات وتطورات البيئة الخارجية. [1]

- النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة:

ارتبط انهيار البناء السوفييتي في أوائل التسعينيات بطوابقه المختلفة، إلى انتهاء الحرب الباردة والعلاقات والمفاهيم التي حكمت ووجهت العلاقات الدولية على مدى الحقب الأربعة الماضية. [2]

لذلك لم يكن غريبا القول بأن التطورات التي لحقت بالوضع الدولي نتيجة لذلك وتغيرها للبيئة الدولية إنما توازى ونهاية الحرب الباردة، [3] وليس التغيير الديمقراطي لمختلف دول العالم بعيدة عن التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة.

فأبرز الثورات الديمقراطية الذي شهدها العالم وخصوصا العالم العربي كان منذ نهاية الحرب الباردة، وبالتالي فالتغيير في بنية النظام الدولي من نظام ثنائي الأقطاب إلى أحادي القطب ساهم وبشكل مباشر في التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم.

- العدوى أو الانتشار (كرات الثلج):

قد يكون من الأسباب الهامة أيضا للتغيير الديمقراطي في دولة ما هو العدوى أو الانتشار بمعنى أن حدوث في دولة التغيير الديمقراطي في دولة واحدة، هو حدوث التغيير الديمقراطي في دولة أخرى، فإذا حدثت هذه الأحداث بصورة متزامنة تماما فإن هذا الافتراض يصبح مستحيلا، والتزامن التام نادر الحدوث.

---

[1]– مرزوقي عمر، " حركيات التحول الديمقراطي الوطن العربي : قراءة في المؤثرات الدولية "، مجلة الفكر، ع.10، ص. 169.

[2]– السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 2005)، ص. 137.

[3]- المرجع نفسه.

ويتم تناقل أخبار الأحداث السياسية الهامة في وقت واحد تقريبا حول العالم، وبالتالي فإن حدوث التغيير الديمقراطي في دولة ممكن أن يطلق شرارة حدث مماثل في الوقت نفسه تقريبا في دولة أخرى، أي أن التغيير الديمقراطي في دولة ما يمكن أن يكون محفزا لدولة أخرى نحو التغيير الديمقراطي خاصة إذا كان التغيير الديمقراطي في إحدى الدول ناجحا.[1]

4 - أنماط التغيير الديمقراطي

يميز هانتنجتون سنة 1991 بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التغيير الديمقراطي في النظم التسلطية وهذه الأنماط هي: [2]

4-1 نمط التحول : (Transformation) عادة ما يكون التحول عملية طويلة نسبياً، وتحدث عندما يقرر نظام الحكم التسلطي، وبدون ضغوطات قوية من قوى المعارضة أو من المجتمع ككل، وبعد جدل داخلي، أن من مصلحته إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية. قد يؤدي هذا النمط من عملية الدمقرطة إلى احتفاظ القوات المسلحة بحق الاعتراض (الفيتو) على الترتيبات السياسية المستقبلية وإيقافها. [3]

[1]- صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص, 39.

[2]- محمد زاهي بشير، " الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات "، تم تصفح الموقع يوم: 10 فيفري، 2015.

http://www .arab enewal/

3 - محمد زاهي بشير، " الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات "، تم تصفح الموقع يوم: 10 / 02/ 2015.

http://www .arab enewa

2-4 نمط التحول الإحلالي : (Transplacement) يستند هذا النمط على الدور الذي تلعبه النخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه (قوى المعارضة) في عملية التحول الديمقراطي ، لينز وستيبان يؤكدان على الدور المهم للابتكار السياسي والمهارة القيادية للنخب السياسية في عملية التغيير الديمقراطي، ويمثل العامل الحاسم لإنجاح عملية التفاوض في تنسيق جهود العناصر الإصلاحية داخل النظام التسلطي والعناصر المعتدلة بين قوى المعارضة وقدرتها على الوصول إلى اتفاق عام حول نتائج محددة ، ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعرض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلطي.

3-4 نمط الإحلال: (Replacement) ترجع أسباب وجذور النمط الإحلالي، في الغالب، إلى حدوث أزمة وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، وتؤدي إلى حدوث تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام. ويمثل هذا النمط نوعاً من عملية الانتقال والتحول التي لا تهيمن عليها النخب. بدلاً من ذلك، يأتي التغيير أساساً، على الأقل في بداياته من الضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية، وتُرغم النخب على الخضوع للإرادة الشعبية ، بعبارة أخرى فإن المطالب الشعبية هي التي تؤسس وتحرك هذا النمط من عملية الانتقال وليس المواثيق بين النخب.[1]

نمط التدخل الأجنبي : (Foreign Intervention) يحدث هذا النمط من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين وفي العراق حالياً ، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر ، وقد كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثراً في قرارات التغيير الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة.

1 - محمد زاهي بشير، " الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات "، تم تصفح الموقع يوم: 10/ 02/ 2015.

http://www .arab enewal/

مما تقدم نصل أن الدول في عملية تغييرها الديمقراطي قد تعتمد على نمط التحول، أو نمط التحول الإحلالي، أو نمط الإحلال، أو نمط التدخل الأجنبي، ويمكن أن تتفاعل هذه الأنماط مع بعضها البعض من أجل عملية التغيير الديمقراطي في بعض الدول.

5 - مراحل التغيير الديمقراطي:

يمر التغيير الديمقراطي بأربعة مراحل أساسية وهذه المراحل هي: [1]

5 1 مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم: في هذه المرحلة الزمنية يتم المرور من النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي، وفي ظل هذه المرحلة يشهد العالم خلاله مجموعة من الصراعات بهدف الوصول إلى من يقوم بتحديد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الدائرة السياسية، أي بين المتشددين والذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي، والمعتدلين الذين يذهبون إلى ضرورة العمل بإصلاحات على النظام.

ويمكن الإشارة إلى أن مرحلة انهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي، فيمكن أن لا تصل بعض النظم إلى مرحلة التماسك.[2]

5 2 مرحلة اتخاذ قرار بالانتقال الديمقراطي: تشكل هذه المرحلة الفترة الزمنية للانتقال الديمقراطي، ويحدث هذا التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

وهذه المرحلة وصفها آدم بريزفورسكي بأنها تشبه آلة الغزل فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى الأعلى فهي يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة سريعة، وفي هذه المرحلة يتم أخذ قرار للتحول الديمقراطي. مما يجعل المعتدلين والمتشددين اقتسام السلطة إما بالصراع أو الاتفاق.

---

[1]- أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص. 39.

[2] - larry diamond , political cultur and democracy in developing countries (London: lynne rienner publishers, 1993), p. 145.

5 3 **مرحلة التماسك الديمقراطي:** وهي الحالة التي يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، فببساطة الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة. وهنا يتم أخذ إجراءات بالانتخابات أو المشاورة مع المؤسسات الأخرى.

5 4 **مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد** : وهو أعلى مراحل التغيير الديمقراطي تحاول الدولة هنا بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما: الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية. فمرحلة النضج الديمقراطي تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، إتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز. [1]

6 - مداخل التغيير الديمقراطي:

إن عملية التغيير الديمقراطي وطرق تفسيرها تختلف من مدخل إلى آخر وبالتالي يمكن تقسيم المداخل التفسيرية للتغيير الديمقراطي إلى 3 مداخل وهي:

6 1 المدخل البنيوي في تفسير التغيير الديمقراطي:

يرتكز المدخل البنيوي في تفسير عمليات التغيير الديمقراطي على مفهوم ً بنى القوة والسلطة المتغيرةً تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازيين من جهة والدولة من جهة أخرى وكيفية تغير هذه العلاقة استجابة وتزامنا مع حركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.[2]

[1]– علي خليفة الكواري، الخليج العربي و الديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.36.

[2]– شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص.29.

وقد قدم العالم الأمريكي **مربارنتجون** إحدى أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي في هذا الموضوع واعتمد في دراسته على المقارنة التاريخية للمسار السياسي الذي اتخذته كل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية) والمسار الذي انتهجته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) والمسار الذي انتهجته كل من روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، وتمت المقارنة في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بني للقوة والسلطة ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة. [1]

ونصل هنا من خلال هذا المدخل البنيوي أنه يقوم بتفسير التغيير الديمقراطي بضرورة وجود تنمية اقتصادية تساعد على التغيير الديمقراطي من خلال بروز مجتمع مدني وأحزاب سياسية.

6 2 المدخل التحديثي:

التحديث هو عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية بحيث يخضع الواقع بأسره للقواعد والإجراءات العامة غير الشخصية ويزداد التحكم فيه فتستبعد كل المطلقات وتصفى كل الثنائيات. [2]

يؤكد هذا المدخل على عدد من المنظمات الاجتماعية و الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية، هنا نجد آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه ثروة الأمم لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. [3]

ومع هذا فالمعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية، تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست، وقدم ليبست أطروحته لأول مرة في سنة 1959 في مقالته تحت

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي الوطن العربي (دمشق: دار الفكر، 2006)، ص.220.

[3]– مصطفى علي، " التحول الديمقراطي: مفاهيم ومداخل نظرية " ، تم تصفح الموقع يوم:07 / 03/ 2015
http://www. saimouka. org

عنوان: بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية، ولتأكيد أطروحته نشر ف 1960 كتابه الرجل السياسي، وحسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالانجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا بحيث صنفها إلى ديمقراطيات مستقرة وغير مستقرة، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديكتاتوريات مستقر وغير مستقرة. وقارن هذه البلدان بالاعتماد على مؤشر درجة التصنيع والتعليم، وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية هي التي تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية. [1]

6 3 المدخل الانتقالي:

يفسر أصحاب هذه المدرسة عملية التغيير الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية أي من خلال دراسة آليات التغيير إلى الديمقراطية الليبرالية، وهذا ما قام به أستاذ العلوم السياسية والاجتماع **دانكورت راستو** من خلال دراسة مقارنة بين تاريخ كل من تركيا والسويد. [2]

وحاول روستو العمل من أجل الوصول إلى نموذج أكثر تطوري وديناميكي الذي ينتج بفعالية الديمقراطية، ويرى أن عملية التغيير الديمقراطي هي عملية من الممكن أن تحدث في ظل ظروف يجتمع فيها أكثر من

---

[1]– مصطفى علي، " التحول الديمقراطي: مفاهيم ومداخل نظرية " ، تم تصفح الموقع يوم: 07/ 03/ 2015.
http://www. saimouka. org

[2]– نادية أبو زاهر، " قراءة في مقالة دانكورت روستو– التحول الديمقراطي تجاه نموذج ديناميكي"، تم تصفح الموقع يوم: 09/ 03/ 2015.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

[2]– مزرود حسين، المرجع السابق، ص.23.

عامل (أي التقاء غير مبرمج للعوامل) ويحدث التغيير إلى الديمقراطية حسب رؤيته عند دخول نظام الحكم لدولة ما في أزمة شرعية، مما يؤدي إلى حدوث انقسام بين النخب السياسية (وهم اللاعبون الأساسيون في عملية التغيير الديمقراطي)، ويتراوح هذا الانقسام بين من يريد أن يستمر النظام القديم الذي يمثله النخبة الحاكمة، وبين من يريد تغيير النظام وتمثله المعارضة.

وقد حدد روستو أربع مراحل لعملية التغيير الديمقراطي وهذه المراحل هي: [1]

- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** أي وجود كيان اجتماعي يتسم بالأغلبية في التقارب؛
- **مرحلة الصراع السياسي وغير حاسم** : ويكون الصراع بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد هنا الصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي، أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي؛
- **مرحلة القرار:** هنا تحدث عملية أخذ قرار من الفاعلين الرئيسيين بالتحول نحو الديمقراطية من خلال تبني قواعد الديمقراطية؛
- **مرحلة التعود:** هنا يصل الأطراف إلى مرحلة التكيف والتعود على القواعد الديمقراطية .

[1] - المرجع نفسه.

نصل من خلال هذا الفصل الذي تمحور حول التأصيل المفهوماتي لشبكات التواصل الاجتماعي، التغيير الديمقراطي إلى أن هذا الفصل تم التطرق فيه إلى الإطاحة بكل ما يخص شبكات التواصل الاجتماعي من تعاريف وأنواع وخصائص ومميزات وعيوب، ومن خلال عرض هذا توصلنا إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تعرف نسبة متزايد وإقبال الكثير عليها حيث أصبحت تلعب دور الإعلام في إيصال المعلومات والأخبار.

أما بالنسبة إلى التغيير الديمقراطي فقد تم تناوله أيضا من مختلف الجوانب، فالتغيير الديمقراطي هو المرحلة الذي يتم فيه التغيير من نظام تسلطي ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي وقد يكون هذا التغيير من الأسفل أي من خلال طلب الشعب بعملية التغيير، أو من خلال عملية التفاوض بين المعارضين وأصحاب النظام القديم، أو يكون من خلال النظام في حد ذاته، كما توصلنا من خلال هذا الفصل أن عملية التغيير الديمقراطي تتباين أسبابها ومداخل تفسيرها.

الفصل الثاني: مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي

المبحث الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية

1- أنواع الأنظمة السياسية العربية

2- خصائص الأنظمة السياسية العربية

المبحث الثاني:أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي

1- علاقة شبكات التواصل الاجتماعي بالتغيير الديمقراطي في الوطن العربي

2- دور شبكات التواصل الاجتماعي في النهوض الثوري والجماهيري

3- مواقع التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي في الوطن العربي

4- وظائف شبكات التواصل الاجتماعي أثناء عملية التغيير الديمقراطي

الفصل الثاني: مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي

يحتل الوطن العربي أهمية جيواستراتيجية هامة، كونه أنه يقع في نصف الكرة الشمالي باستثناء الأطراف الجنوبية للصومال، حيث تبلغ مساحته حوالي 13,943,488 كلم ^{2}، أي انه أوسع من القارة الأوروبية من حيث المساحة، كما أنه يحتوي على 21 دولة عربية 12 دولة في الجناح الآسيوي و9 دول في الجناح الإفريقي، يتمتع الوطن العربي بمجموعة من الثروات الطبيعية جعلته محا اهتمام من قبل أغلبية الدول الكبرى.

ونظرا لأهمية الوطن العربي ومميزاتها الطبيعية خاصة أنه يحتوي الكثير من الثروات الطبيعية، إلا أن تحقيق السلام الاجتماعي أولا، ثم الأمن والأمان قد يبدو شبه مستحيل على المدى الطويل من دون إقامة نظام أمن يكتسب شرعيته من القانون وتقوم فاعليته على أداء ملتزم به في الممارسة العملية، وبما يكفل احترام حقوق الإنسان.

لقد كانت لنتيجة التراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والعناء الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، عمليات تدعو لضرورة الانتقال إلى الديمقراطية داخل هذه الدول، وقد كان هذا من خلال ثورات تحملها لائحات شعبية، وبواسطة وسائل تكنولوجية من أجل التأثير في عملية الانتقال الديمقراطي.

وقد امتزجت عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من أجل كسب الرأي العام في عملية الانتقال نحو الديمقراطية.

وعليه توجب علينا طرح تساؤلين هما:

ما هي طبيعة الأنظمة السياسية؟ وما هي علاقة التغير الديمقراطي بشبكات التواصل الاجتماعي؟

ومن هذا القبيل جاء الفصل الثاني مجيبا على هذين التساؤلين من خلال ما يلي:

المبحث الأول: طبيعة الأنظمة العربية:

1- أنواع الأنظمة السياسية العربية:

أنه من أجل دراسة الأنظمة السياسية العربية، يجدر على الباحث ضرورة دراسة التصنيفات الأساسية لهاته النظم السياسية والتي يتم من خلالها معرفة الصلاحيات الخاصة بكل تصنيف، ومعرفة التصنيف الذي يمكن وضع الأنظمة السياسية العربية بداخله.

ومن بين هذه التصنيفات نجد تصنيف الباحثان: **نلسون بولسباي nelson polby**، **وميشال ميزاي michel mezey** في أحد أعمالهما الصادرة سنة 1975 واللذان قاما بتصنيف النظم السياسية إلى: [1]

- الأنظمة المغلقة ذات النشاط الحكومي غير مخصص وهذا النوع من الأنظمة لا توجد به مؤسسة تشريعية، وتتم عملية التشريع عبر المجالس الثورية والانقلابية؛
- أنظمة مغلقة ذات النشاط الحكومي المخصص ومميزاتها وجود مجالس تشريعية ولكنها تعمل بوسيلة التمرير، ومن أمثلة ذلك المجلس السوفييتي الأعلى السابق؛
- أنظمة مفتوحة ذات أنشطة حكومية غير مخصصة وفيها تصاغ القواعد القانونية عبر اجتماعات القبائل وغيرها من المؤسسات النامية، وهو ما يحدث في النظم السياسية حديثة النشأة؛
- أنظمة مفتوحة وأنشطة حكومية مخصصة وتتسم بانتشار المجالس التشريعية، واتساع صلاحياتها التي تجعل منها منبرا للنقاش الواسع المدى بين مختلف القوى السياسية، ومثلها البرلمان البريطاني والكونغرس الأمريكي؛

1- عمرو هاشم ربيع، " البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي"، كراسات إستراتيجية، ع. 86، أكتوبر 2000، ص.8.

ومن بين التصنيفات كذلك نجد تصنيف المفكر الألماني **ماكس فيبر** إذ يشير إلى نوعين من الأنظمة: [1]

- الأنظمة العاملة وهي أنظمة فنية الأداء وتعتمد في انجازاتها على لجان العمل، وذلك في مجال التشريع والرقابة؛
- أنظمة النقاش وهي التي تعتمد على الحوار والنقاش الواسع الذي يظهر أهميته على عمل النائب.

ومن خلال هذا التصنيف يمكن القول أنه بإمكاننا أن نقوم بإدراج الأنظمة السياسية العربية ضمن التصنيف الأول الذي قدمه ماكس فيبر على العكس من ذلك نجد التصنيف الثاني لماكس فيبر لا يصلح إلا للدول المتقدمة، ويمكن في الآونة الأخيرة إدراج بعض الدول العربية تحت إطاره مثل (النموذج الكويتي، والأردني واللبناني).

ومن هنا نجد أن الأنظمة السياسية العربية يمكن تقسيمها إلى:

1-1 أنظمة ملكية: وهي الأنظمة التي تنتقل فيها السلطة وراثيا داخل العائلات من الأب إلى الابن إلى الأخ إلى الصهر....، وتوزع تلك العائلات الثروة والسلطة فيما بينها[2]، وفي هذا النظام يكون الملك على رأس الدولة ويتميز بالفترات الطويلة والتي غالبا ما تمتد إلى الوفاة ويتم توريث الحكم إلى ولي العهد والذي غالبا ما يكون ابن الملك المتوفى، ونظام الحكم المالكي من أقدم أنظمة الحكم في التاريخ.

1 – المكان نفسه، ص.9.

2 – كامل عباس،" أنواع الأنظمة العربية " تم تصفح الموقع يوم: 22/ 03/ 2015.

http://www.modon.net/SYASA/10-04-02.htm

ومن أهم ما يميز نظام الحكم الملكي وحدة الهدف والسيادة وتحقيق النظام العام داخل المملكة ويصنف الحكم الملكي إلى نظامين وهما: [1]

- نظام الحكم الملكي المطلق: سلطة مطلقة للملك؛
- نظام الحكم الملكي الدستوري: يتخذ شكل برلماني وهنا الملك هو رئيس الدولة.

ومن أمثلة هذا النظام الملكي نجد:

المملكة العربية السعودية (آل سعود) الواقعة في الجزيرة العربية وهو أوضح الأنظمة العربية وأكثرها انسجاما وهو نظام ملكي استبدادي مطلق، تتقاسم فيه البلاد أمراء العائلة المالكة بحيث يكون لكل مدينة أمير، بالإضافة إلى المملكة السعودية نجد (المملكة المغربية، المملكة الأردنية، مملكة البحرين).[2]

ويمكن إرجاع الاستقرار النسبي لهذه الأنظمة إلى أسباب تتراوح بين الرخاء الاقتصاد في بعض الدول وتوسيع المشاركة السياسية في دول أخرى، إضافة إلى الاعتماد على الإرث التاريخي والديني والشرعية الدستورية والهيبة الملكية وأسباب أخرى اجتماعية نفسية، تعليمية. [3]

2-1 أنظمة جمهورية: الجمهورية كلمة لاتينية republic وتعني re الشيء و public العام أي الشيء العام، أي أنها أسلوب الحكم الذي يقوم على مشاركة مجموع المواطنين، والجمهورية نظام من أنظمة الحكم الأقرب للديمقراطية يقوم على مبدأ سيادة الشعب وحرية في اختيار حكامه وقياداته ومشاركته

---

1 – سمير قنبر، "تعريف النظام الجمهوري في أنظمة الحكم"، تم تصفح الموقع يوم: 22/ 03/ 2015.
http://www.sameekounbar/blogspot/ com

2 – كامل عباس،" أنواع الأنظمة العربية " تم تصفح الموقع يوم: 22/ 2015/03.
http://www.modon.net/SYASA/10-04-02.htm

3 – لينة ملكاوي، " الأنظمة الملكية في العالم العربي "، تم تصفح الموقع يوم: 20/ 03/ 2015.
http://www.alhurra.com/content/arab-monarchies-why-relatively

الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترتكز فكرة الجمهورية على أن أساس الدولة والسلطة هو التعاقد، وسيادة الشعب وحريته وأن سلطة الحاكم مقرونة برضا الشعب.[1]

ومن مزايا هذا النظام أن السيادة في يد الشعب دائما واختيار الرئيس يكون من خلال تصويت شعبي مباشر أو من خلال البرلمان.

ومن بين الدول التي تتبع النظام الجمهوري نجد (سوريا، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، اليمن، السودان، لبنان).

3-1 نظام الحكم الأميري: هو أحد صور الملكية في العالم حيث أنه يعتمد على الوراثة في تداول السلطة في عائلة واحدة ويتم تداول السلطة وزمام الأمور فيما بينها وتعتمده كل من الكويت وقطر، الإمارات، عمان. [2]

2- خصائص الأنظمة السياسية العربية:

هناك مجموعة من الخصائص التي تشترك فيه الأنظمة السياسية العربية ومن هذه الخصائص نجد:

2-1 الخصائص التاريخية للأنظمة السياسية العربية:

فالدول العربية شهدت تقريبا نفس التطورات التاريخية وكلها تعرضت للاستعمار. فهي تتسم من الناحية التاريخية ب:

---

1 – سمير قنبر، "تعريف النظام الجمهوري في أنظمة الحكم"، تم تصفح الموقع يوم: 22/ 03/ 2015.
http://www.sameekounbar/blogspot/ com

2 – كامل عباس، "أنواع الأنظمة العربية " تم تصفح الموقع يوم: 22/ 03/2015.
http://www.modon.net/SYASA/10-04-02.htm

- **الخبرة الاستعمارية:** خضعت الدول العربية لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها، وكلها نالت استقلالها الرسمي في فترة حديثة، بالإضافة إلى أن لغة المستعمر ما زالت سائدة بل ومعتمدة أحيانا كلغة رسمية في عديد من الدول العربية، الأمر الذي خلق فروقا عميقة فيما بينها. [1]

فالاستعمار أثر بشكل كبير على ثقافة المجتمع العربي من خلال سيادة لغة هذا المستعمر في كثير من الشرائح العربية الأخرى، وبالتالي فهذا المستعمر أثر وبشكل سلبي على المجتمع العربي.

هذا فبمقابل السلبيات التي خلفتها تلك الخبرة الاستعمارية تتمثل في تعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر الأجنبي والشعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد، وهذا ما ساعد على تنمية الهوية الوطنية ووضع أولى لبنات الدولة الوطنية.[2]

- **التبعية الهيكلية للخارج:** فالتبعية مفهوم ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية، أي أنه مفهوم حديث يتكون من شقين:

أ- شق العلاقات حيث تصبح التبعية هي الموقف الذي تكون في اقتصاديات مجموعة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد الآخر.

ب-شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين أي يعاد تشكيله وفقا للإمكانيات البنيوية لا اقتصاديات قومية محددة.

ومن المؤكد أن الدول العربية تعاني وبدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة حالة تبعية للخارج، وهي واقع قائم بذاته له مظاهره وأبعاده الاقتصادية والغذائية والمالية....

---

1 – علي الدين هلالي، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 21.

2 – المرجع نفسه، ص ص. 22، 23.

ولكن هذه التبعية ليست نتاج عوامل خارجية فقط، وانما وجود قوى سياسية واقتصادية في بعض الدول العربية تربط مصالحها علاقات تبعية، وكذلك ضعف النظام الإقليمي العربي، وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتعدد الصراعات العربية، وتضاؤل جهود التعاون بين الدول العربية للارتباط ببعض الدول الأجنبية وعليه ظهرت التبعية بعد انقضاء الفترة الاستعمارية. [1]

2-2 الخصائص الاقتصادية للأنظمة السياسية العربية:

تمتاز الأنظمة السياسية العربية بمجموعة متعددة من الخصائص الاقتصادية، ولعل من أهمها انتماؤها للعالم الثالث والدول النامية، بالإضافة إل ميزات أخرى وهي:

- **غلبة الطابع الريعي والشبه ريعي على عدد من الدول العربية:** تمتاز الدول العربية بأنها دول ريعية أي أن الاقتصاد السائد على المنطقة العربية هو الاقتصاد الريعي، حيث أن الدخل الذي تتحصل عليه الدول هو من عائدات النفط ولذلك فإن التحدي المتعلق بالاقتصاد الوطني ومسألة الدولة الريعية التي تعيش من عائدات البترول من الخارج أو من بيع مواد الخام، أو خدمات إستراتيجية أو من نوع عائدات قوى في الخارج أي دولة شبه ريعية. [2]
- **محدودية الموارد:** فالدول النامية هي دول محدودة الموارد أو بتعبير أدق هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها، وبالتالي نجد دول مصدرة للنفط وهي الدول التي يعتمد اقتصادها اعتمادا شبه كلي

---

* **الشرعية:** هي مدى تحقق نوع من الرضا الشعبي والمجتمعي، ويكون الحكم وأسلوب العمل والنشاط السياسي يتماشى واعتقادات وطبيعة الناس بصفة عامة، ويكون ينسجم والقيم التي تحكم المجتمع.

1 – العمراوي فريدة، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر" (مذكرة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص ص. 56، 57.

2 – عزمي بشارة، في مسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007)، ص ص. 73، 74.

على مورد هو بطبيعة قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمواد الخام، ومن بين دول هذه المجموعة نجد بلدان الخليج وليبيا قبل أزمة لوكريبي. [1]

كذلك هناك مجموعة الدول المتوسطة التطور المتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات، وتتميز هذه الدول باعتمادها أساسا على القطاع الزراعي، مع وجود قطاع صناعي قوامه تصنيع المواد الغذائية والملابس من دون معدات وآلات النقل، فدول هذه المجموعة تعاني من مديونيتها الخارجية مثل المغرب، الجزائر، مصر.

مجموعة الدول المهمشة التي تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية، ومن نماذج هذه الدول السودان.[2]

2-3 الخصائص السياسية للأنظمة العربية:

هناك مجموعة من الخصائص السياسية ومن بينها:

- **طابع التعددية السياسية المقيدة والتسلطية:** إن معظم أنظمة الحكم السياسية العربية هي أنظمة لا تعكس إرادة الشعب والقاعدة الجماهيرية، بل هي أنظمة تعكس مصالح نخب معينة، ومن أبرز ملامح التسلط:[3]

أ- تسلط الدول القطرية العربية وهيمنتها على المجتمع وتغلقها في جميع جوانبه؛

ب- عدم السماح بقيام تنظيمات سياسية وسطية كالأحزاب أو فرض قيود شديدة عليها في حالة السماح بقيامها؛

ت- المبادرة إلى جمع أية مظاهر للمعارضة حتى وإن كانت بسيطة؛

---

1 - علي الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص ص. 26-29.

2- المرجع نفسه.

3- فريدة العمراوي، المرجع السابق، ص. 61.

ث- غلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها، وهذا ما يعكس شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة وعدم تداولها؛

ج- شيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة في الدول العربية، نظرا لغلبة الطابع التسلطي لبنية الدول العربي.

وهناك سببين أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية في الوطن العربي ألا وهما : [1]

أ- أسباب خارجية المرتبطة بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالأحزاب السياسية، وما تفرضها عليها من قيود ذات طابع أمني وسياسي وإداري؛

ب- أسباب مرتبطة بالأحزاب ذاتها حيث يعاني الكثير منها من مشكلات بنيوية تؤثر سلبا في فاعليتها وأداءها ومثال على ذلك أضعاف النظام الحزبي، الانشقاقات الداخلية، تنامي تأثيرات التكنولوجيا التقليدية والإرثية على الحياة الحزبية.

- **غياب المعارضة السياسية:** هنا نجد أن المعارضة في الدول العربية تعمل في مجال سياسي ضيق وغير فعال، حيث لا يقدم لها إمكانية حقيقية لفض مكانتها وقوتها كغيرها من القوى السياسية المؤثرة في النظام السياسي في الدولة، بل وحتى أن تؤدي دورها فالغالب على البنى السياسية العربية هو غياب هذا المجال الذي يمثل الوسيط بين الدولة والمجتمع، ولا وجود حتى لفضاء عمومي للممارسة والمنافسة السياسية السلمية والصراع الديمقراطي، على كسب الرأي العام والمشاركة في صنع القرار السياسي. [2]

---

1 – المرجع نفسه، ص. 62.

2 – عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص. 19.

فالنظم العربية أغلبها تتميز بالانغلاق وعدم التجدد باستمرار، مما يؤدي إلى عزوف المواطنين عن السياسة، وهذا ما يؤدي إلى تهديد كيان الدولة والمجتمع، وهذا راجع إلى غياب المعارضة السياسية داخل الدول العربية.

- **طبيعة الدساتير العربية:** أن أغلب الدساتير العربية شهدت تغيرات أكثر من مرة، باستثناء لبنان الذي حافظ على دستوره الذي وضعته سلطات الانتداب الفرنسي عام 1926، حيث أن أغلب الدساتير العربية كذلك وضعت بعد نيل استقلالها علما أن أغلبها أو كلها كان تحت الاستعمار، مما جعلها تعمل على صياغة دساتير عصرية متأثرة بالنمط الغربي، بالإضافة إلى أن هذه الدساتير العربية هي من وضع النظام وشخص الحاكم.[1]
- **شكل السلطات السياسية:** هما نجد أن السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، القضائية هي مرتبطة بشخصية الحاكم صاحب السلطة، حيث نجد أن هذه النظم العربية ضخمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب السلطة التشريعية ودور البرلمان، فالمؤسسة التنفيذية هي المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة السياسية والدستورية، إذ تتكون هذه المؤسسة من رئيس الدولة الذي أسندت إليه دساتير هذه الدول العديد من الصلاحيات وحكومة يرأسها وزير أول إذ تكون هذه الحكومة هي دائما في وضعية تبعية.
- **طبيعة التغيير إلى السلطة:** إن مسألة التغيير إلى السلطة في الدول العربية أغلبها أخذ طابع عنيف، وتترصد في ثلاث حالات لخروج الحكام من السلطة إما محمولين على الأكتاف، أو ضحايا تآمر أو

1- المرجع نفسه.

معزولين بثورة شعبية، وقد تأخذ هذه الحالات شكل متوالي، فإن لم يمت الحاكم يحاك ضده انقلاب وإن لم يكن كلاهما فتثار ضده الشعوب واللجوء للثورة في حالة فشل كل البدائل الموجودة. [1]

وهذا فعلا ما نجده تجسد وبشكل كبير في الوقت الراهن مع الثورات العربية الأخيرة ضد أنظمة الحكم من خلال اللجوء إلى الثورة الشعبية من أجل الانتقال من نظام حكم إلى آخر.

كذلك ومن بين الخصائص السياسية للأنظمة العربية أن النظام السياسي العربي هي أنظمة محافظة بوجه عام، وبالتالي تكون عملية اتخاذ القرار داخل هذه الأنظمة السياسية العربية بين الحاكم والتابعين له. [2]

- من عيوب الأنظمة السياسية العربية أيضا أن لها توجها بعدم احترام حقوق الإنسان، وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عددا من الرؤساء يرون أن الديمقراطية بما تفيد من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها، فهناك بلدان عربية لا تأخذ بمواثيق دستورية مكتوبة وهي المملكة العربية السعودية، ليبيا، عمان، وهناك دول قامت بتفعيل دساتيرها المكتوبة كليا أو جزئيا ومنها السودان، الكويت، البحرين.

ومن خلال هذا غاب مفهوم احترام حقوق الإنسان داخل الأقطار العربية، فقد صدرت دراسة عن مؤسسة **بيوم Pioom** خاصة ب 12 دولة الأسوأ أداء في مجال حقوق الإنسان في العالم، وقد حظيت (3) ثلاث دول من الدول العربية مكانا بارزا ضمن هذه المجموعة.

- عدم تطبيق النصوص الدستورية فأغلب النظم العربية ودساتيرها تنص على حرية الرأي، والحق في تكوين الأحزاب إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر.

1- صلاح سالم زرنوقة، أنماط السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص. 15،16.

2 – المرجع نفسه، ص. 3.

كذلك هناك ميزة أخرى للنظم السياسية العربية جمعها الدكتور **هاشم ربيع** ولخصها في 5 أزمات وهي: [1]

- **أزمة هوية:** وهي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، وفي الوطن العربي هناك انسلاخ هوياتي ثقافي.
- **أزمة بناء الأمة:** وهذه الأزمة مرتبطة بالأزمة الأولى وتتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.
- **أزمة شرعية:** وهي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم.
- **أزمة مشاركة:** وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية وتتعلق بعدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.
- **أزمة تكامل:** تتعلق بوجود جماعات عرقية ترى أن الانتصارات المنطقية والجهوية والطائفية والقومية تسمو إلى الانتماء للدولة القائمة.
- **أزمة توزيع:** تتعلق بعدم وجود مساواة وعدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة.[2]

وبذكر هذه الخصائص المشتركة للأنظمة السياسية العربية نجدها جميعا أنها خصائص ذات طابع سلبي لأنها تناولت جانب فقط فرغم هذه الخصائص السلبية للأنظمة السياسية العربية لا يمكن التغافل عن بعض **الخصائص الايجابية** ومن بين أهم ايجابيات الأنظمة السياسية العربية ما يلي: [3]

---

1 – المرجع نفسه، ص ص. 4، 5.

2 – المرجع نفسه.

3 – فرحاتي عمر، " النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.2، جوان 2002، ص.6.

- أن هناك توجها لدى أغلبية هذه النظم نحو الانتقال إلى الديمقراطية فحسب برهان غليون يجزم أن المجتمعات والدول العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن، أي على المشاركة السياسية وحقوق الإنسان أكثر من غيرها من الدول النامية الأخرى؛
- كذلك من مزاياها أيضا التنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مصدر ثراء ومرجعية فكرية لهذه الأنظمة فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي يضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية، وهناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات الغربية؛
- كما يذهب المفكر الفرنسي **كلود فاتان** إلى تأكيد مميزات النظم السياسية العربية من خلال تأكيده على أن هناك محاولات كثيرة في هذه النظم تحاول إقامة الحجة على وجود ممارسات سياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، فقد أثبتت الجزائر على سبيل المثال لا الحصر أن الليبرالية ليس لها فقط جانب اقتصادي ولكن لها جانب سياسي يقوم على إتاحة قدر أكبر من حرية التغيير من خلال التعددية القانونية كما هي الجزائر.

لقد حدثت تحولات عميقة في كثير من الدول العربية بما فيها مجموعة دول الخليج فالسعودية أصدرت نظامها الداخلي الذي أشار إلى مجلس الشورى ولأول مرة في تاريخها، كذلك بالنسبة لكل من عمان وقطر حيث تم إنشاء مجلس الشورى في كليهما. [1]

1 – علي الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد (عمان: قولمة عبد الحميد شومنان، 1999)، ص.57.

المبحث الثاني: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى علاقة شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، أي محاولة لدراسة عملية الانتقال الديمقراطي التي شهدها العالم العربي في الآونة الأخيرة أي منذ نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 ذات المسار الثوري الشعبي من خلال تفعيل شبكات التواصل الاجتماعي كآلية للانتقال الديمقراطي.

1- علاقة شبكات التواصل الاجتماعي التغيير الديمقراطي في الوطن العربي:

لا توجد نظرية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة العلاقة التي تقوم بها وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي فعلاقة شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي كلا منهما مساند للآخر بالتبادل بما يعني أن هناك تأثيرات متبادلة بين شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي.

ولذلك يمكن تفسير العلاقة بين وسائل شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي في ضوء ثلاثة اتجاهات وهي: [1]

- **الاتجاه الأول:** يعترف بالدور الفاعل لشبكات التواصل الاجتماعي في عملية الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام ولاسيما شبكات التواصل الاجتماعي هي أداة أساسية في التغيير إلى الديمقراطية، وينظر إلى فعالية وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي، ويتجه منظورا هذا التوجه بشكل أكثر ايجابية نحو تقدير دور وسائل التواصل الاجتماعي في الديمقراطية والتغيير السياسي، وينطلق هذا الاتجاه من اعتبار أن وسائل التواصل الاجتماعي من المنطلقات

1 – عيسى عبد الباقي، " وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور وآليات التعزيز"، تم تصفح الموقع يوم: 20/ 03/ 2015.

http://www asbar center for studies.

الأساسية لعملية التغيير الديمقراطي، حيث أثبتت الدراسات أن شبكات التواصل الاجتماعي توفر للفرد والجماعات الحق في الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بنظامها السياسي وغيرها، ومن خلال دورها في نشر المعلومات فهي لها القدرة على التأثير في عملية التغيير الديمقراطي.

فشبكات التواصل الاجتماعي تعمل على تعدد الآراء والاتجاهات والمعلومات التي تساعد من عملية التغيير الديمقراطي.

- **الاتجاه الثاني:** ينظر بنظرة سلبية لوسائل التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة ايجابية واضحة بين التغيير الديمقراطي وحرية وسائل شبكات التواصل الاجتماعي أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي، وهذا الاتجاه هو ذو نظرة سلبية لدور وسائل شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي، وينظر مؤيدو اهذ الاتجاه بنظرة سلبية إلى دور هذه الشبكات في عملية التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي، فلا يرى هذا التوجه أنه هناك علاقة ايجابية واضحة بين الظاهرتين، فأصحاب هذا التوجه ينظرون أن لوسائل التواصل الاجتماعي هي عبارة عن آلية للتواصل بين الأفراد في مواضيع محدودة لا تصل إلى تدعيم عمليات التغيير الديمقراطي.[1]

حتى أنه في مراحل معينة تم حظر مواقع معينة مثل ما فعلته السلطات المصرية والسورية لموقع فيسبوك، وهذا ما يدل على أن هذه المواقع هي مسيطرة من قبل السلطات فهذه المواقع إن لم تؤيد هذه النظم فهي في الوقت نفسه لا تقدم المساعدة من أجل تغيير النظام والانتقال نحو الديمقراطية.

---

1 – عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور وآليات التعزيز، تم تصفح الموقع يوم: 20/ 03/ 2015.

http://www asbar center for studies.

وهناك جدول يوضح درجة اتساع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ودرجة الديمقراطية وهو ارتباط متدن بشكل كبير في الدول العربية، مما يفسر ضعف تأثير هذه الشبكات على الديمقراطية.

جدول رقم 3:[1] يوضح العلاقة بين التطور الديمقراطي وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي

الدولة	ترتيبها عربيا طبقا لمؤشرات الديمقراطية	استخدام شبكات التواصل الاجتماعي
لبنان	01	4
فلسطين	02	9
العراق	03	16
الكويت	04	5
موريتانيا	05	17
المغرب	06	10
الأردن	07	7
البحرين	08	3
الجزائر	09	14
قطر	10	3
مصر	11	12
عمان	12	11
تونس	13	6
اليمن	14	20
الإمارات	15	1
السودان	16	19
سوريا	17	18
جيبوتي	18	13

1 – أحمد مالكي، وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 195.

ليبيا	19	15
السعودية	20	8

- **الاتجاه الثالث:** ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية بوجهة نظر إعتدالية تعطي لوسائل شبكات التواصل الاجتماعي أدورا محددة في عملية الانتقال الديمقراطي، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى دور وسائل شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي بنوع من الحذر في المرحلة التي تسبق خطوات التغيير حتى تبدأ إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية. ويرى هذا الاتجاه أن الكثير من الخبرات السياسية للعديد من المجتمعات العربية تفيد بأن وسائل شبكات التواصل الاجتماعي لا تسهم بشكل ايجابي أو جدي في عملية التغيير الديمقراطي بل تفيد بعض الخبرات والمعلومات لهذه العملية.[1]

وبالتالي فقد تكون شبكات التواصل الاجتماعي كجزء من عملية التغيير الديمقراطي، وبالتالي يمكن لهذه الشبكات أن تسهم بدور فعال في عملية التغيير الديمقراطي ولكن لا يمكن أن تكون هي الفاعل المحوري أو الوحيد في عملية التغيير الديمقراطي فقد تكون هناك عوامل أخرى تسهم في خطوات التغيير الديمقراطي.

نصل هنا إلى أن الأحداث الأخيرة في كل من تونس ومصر أكدت الدور القوي لتلك الشبكات على الصعيد السياسي، كما أن الفترات الماضية الخاصة بالاحتجاجات الإيرانية في الانتخابات الماضية شهدت رفض الإدارة الأمريكية لقيام مؤسسي توتير بعملية صيانة الموقع بهدف مساعدة معارضي الثورة، وبغض

1- صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا، تم تصفح الموقع يوم: 14/ 03/2015.
http //studies.aljazeera.net/issues/

النظر عن هدف هذه العملية، إلا أن هذا يظهر مدى أهمية شبكات التواصل الاجتماعي على الصعيد السياسي.

2- دور شبكات التواصل الاجتماعي في النهوض الثوري والجماهيري:

لقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا رياديا في هذه التحركات الشعبية، من خلال استعمال هذه الوسائل كوسيلة تفاعلية بينهم لنشر وتبادل الأخبار والمعلومات الهامة، وتحديد مواعيد وأماكن تجمع الحشود الجماهيرية وتحويلها إلى أماكن ذات تأثير رمزي على جميع المواطنين كالساحات والميادين العامة، فيمكن لا تكون شبكات التواصل الاجتماعي هي السبب الوحيد في قيام التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ولكنها جعلت عملية النهوض الجماهيري والشعبي ممكنة وعجلت بها.[1]

2-1 التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي:

لقد حظيت شبكات التواصل الاجتماعي باهتمام كبير من قبل الباحثين، فمنذ سنة 2011 نشرت الكثير من المقالات والدراسات وعقدت الكثير من المؤتمرات والفعاليات التي ناقشت أهمية شبكات التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحفيز المشاركة الشعبية وتأثيرها على نماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة.[2]

1 – نادية بن ورقلة، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي"، (قسم العلوم السياسية، **جامعة الجلفة**، 2012)، ص ص. 13، 14.

2 – زاهر راضي، " استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة التربية، ع. 15، 2003، ص. 23.

إن التطورات التي حدثت في وسائل شبكات التواصل الاجتماعي جعل لها دورا فاعلا في التفسير السياسي في منطقة الوطن العربي، مما أدت إلى سقوط ثلاثة أنظمة على التولي: تونس، مصر، ليبيا، وهي أنظمة استمرت أنظمتها في الحكم تونس 23 سنة، مصر 30 سنة، و42 بالنسبة لليبيا.[1]

فالعنصر الأول الذي وجب توفره من أجل التغيير نحو الديمقراطية يتكون عبر إيجاد وعي مشترك بالقضية وهذا تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي التي تجعل بمقدور الشعب الساخطين من أمر ما معرفة مقدار التأييد لهذا الموضوع.

فخلال عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي على إثر التظاهرات الشعبية كان يستخدم موقع فيسبوك لتنظيم المظاهرات وتحديد مواعدها واستخدام موقع تويتر للتنسيق واستخدام موقع اليوتيوب بأخبار العالم وجعله يشاهد ما يحدث داخل الوطن العربي.

2-2 التأثيرات الاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي:

إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي على الصعيد السياسي والذي تم نقاشه، فإن هذه الشبكات أظهرت قدرات كبيرة في مجالات مختلفة على الصعيد الاجتماعي مثل: التعليم والرعاية الصحية وتنسيق عمليات التطوع الاجتماعي ومحاربة الغش كما استفادت منها ووظفتها المنظمات الخيرية غير الربحية في أداء أعمالها للوصول إلى المانحين والمستفدين في نفس الوقت والتعريف بأنشطتها.[2]

ومن هنا يمكن القول أن لشبكات التواصل الاجتماعي دورا هاما في النهوض الجماهيري بقصد التأثير في الجانب السياسي والاجتماعي أيضا.

---

1 – فتحي حسين عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص.30.

2 – نادية بن ورقلة، المرجع السابق، ص.15.

فعلى الجانب السياسي قدمت المساعدة المنظمة من أجل الإطاحة بالأنظمة السياسية في الوطن العربي والعمل على التغيير السياسي والتغيير نحو الديمقراطية، وكذلك العمل على التنسيق الفعال من أجل إيصال الرسالة إلى كل العالم.

أما على الجانب الاجتماعي فقد أبدت تغييرات وإصلاحات على مستوى التعليم وغيرها، ومن هنا نجد أن مواقع شبكات التواصل الاجتماعي كان لها الدور الفعال ولكن ليس الدور الوحيد والأساسي في عملية التغيير الديمقراطي بل هناك عوامل أخرى كثيرة ساهمت في التغيير الديمقراطي في الدول العربيةّ.

3- مواقع التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي في الوطن العربي:

لقد أخذت شعبية وسائل شبكات التواصل الاجتماعي تتزايد خلال الربع الأول من سنة 2011 واتسعت منصات وقاعدة مستخدمي فيسبوك وتويتر واليوتيوب اتساعا كبيرا، ليتجاوز عدد مستخدمي فيسبوك 677 مليون مستخدم في أفريل لسنة 2011، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط من بين المناطق التي كان لها الحظ الأوفر من حيث عدد المستخدمين الجدد وتجاوز عدد مستخدمي الهواتف المحمولة بها 250 مليون مشترك، كما تجاوز عدد مستخدمي تويتر 200 مليون في نهاية مارس 2011.

حيث شهدت الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 التحول الأكبر في طرق استخدام العالم العربي لوسائل الإعلام الاجتماعي، وتوجهت نحو الشعب والمجتمع عبر شبكة الأنترنيت، للتواصل مع المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في الإجراءات الحكومية.[1]

ولقد تم تسليط الضوء هنا في دراسة استخدام مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي على كل من تونس ومصر، فنجد أن كلا من البلدين كان استخدامهم لموقع فيسبوك من أكثر

1 – كلية دبي للإدارة الحكومية، "الإعلام الاجتماعي والحراك العربي: تأثير فيسبوك وتويتر"، ماي 2011، ص. 2.

الشبكات استخداما وقد استخدم أساسا لرفع الوعي في بلدانهم بشأن الحركات الشعبية فقد سجل 31% في كل من تونس ومصر في عدد مستخدمي فيسبوك.

أما بالنسبة لنشر المعلومات إلى العالم بشأن الحركات الاحتجاجية فقد سجلت 33% بالنسبة لتونس و24 % بالنسبة لمصر، وبالنسبة للتنسيق بين الناشطين وتنظيم التحركات الشعبية بهدف عملية التغيير الديمقراطي نجد 22% بالنسبة لتونس و30% لمصر، وقد تم تسجيل أقل من 15% في كلا البلدين أن مواقع شبكات التواصل الاجتماعي خلال هذه الفترة استعملت لأغراض التسلية وغيرها. [1]

والشكل البياني رقم 2: يوضح الاستخدام الرئيسي لموقع فيسبوك خلال التحركات الشعبية والأحداث في سنة 2011.

1 – المرجع نفسه، ص. 6.

المرجع: كلية دبي للإدارة الحكومية،" الإعلام الاجتماعي والحراك العربي: تأثير فيسبوك وتويتر"، المرجع السابق، ص.2.

وبالتالي ومن خلال الشكل السابق نجد أن موقع التواصل الاجتماعي والذي تم تناول نموذج فيسبوك كان له الأثر الفعال في تشجيع الشعب على ضرورة القيام باحتجاجات شعبية للإطاحة بالنظام وضرورة الانتقال إلى الديمقراطية، وبالتالي فهذا الشكل يوضح فعاليات التنظيم والتنسيق الذي قام به موقع فيسبوك في هذه الاحتجاجات الشعبية بهدف الانتقال نحو الديمقراطية.

ومن خلال الإحصائيات التي تم تقديمها من قبل برنامج الحكومة والابتكار في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية العربية حول توجهات استخدام الإعلام الاجتماعي قبل نهاية 2013 وتأثيرها في دعم العمليات الانتقالية في العالم العربي، وسيعبر عنه من خلال الشكل البياني رقم 3 التالي:[1]

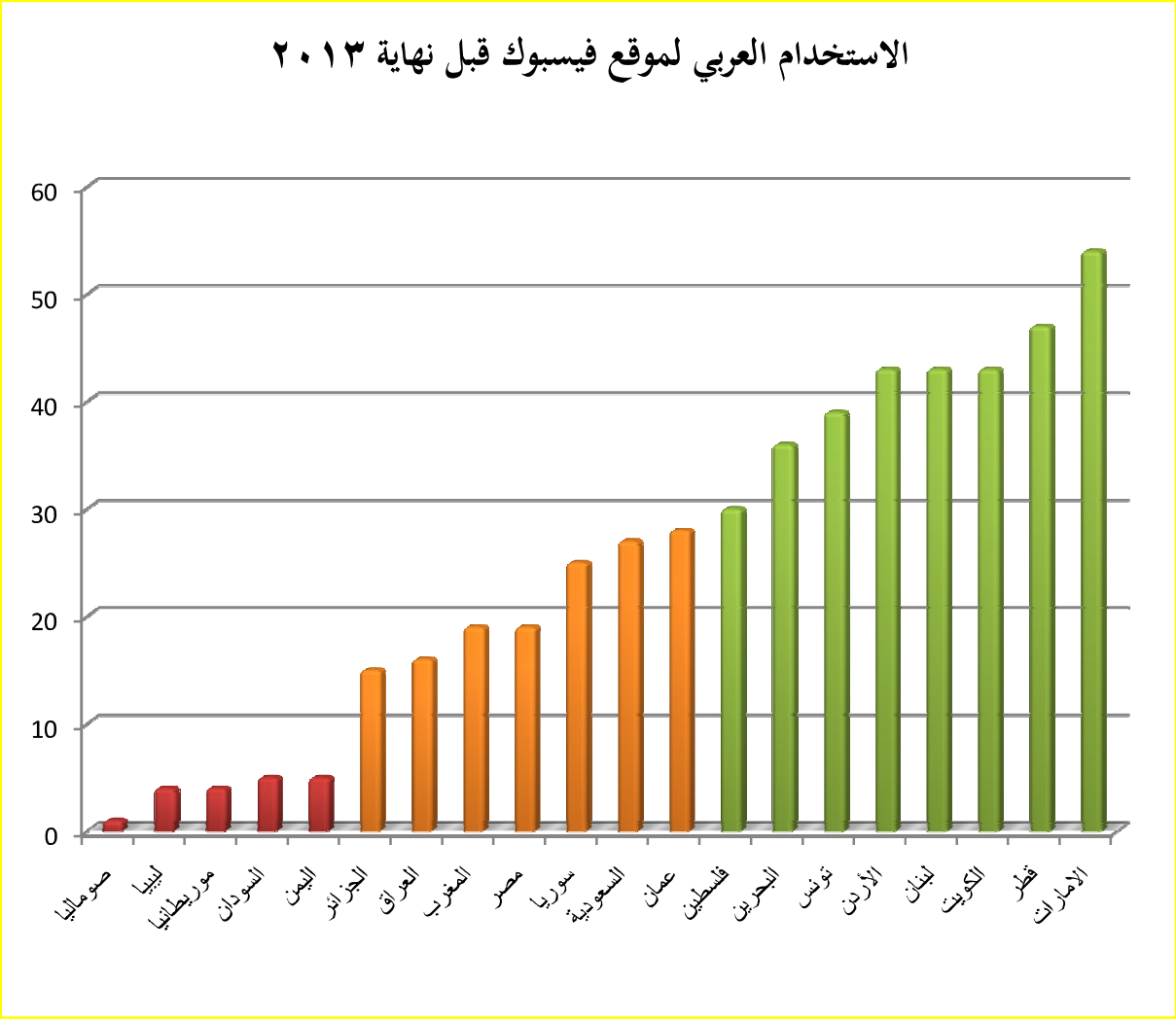

الموقع: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، " نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي، المرجع السابق، ص. 8.

1 – كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، "نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي" ، 2014، ص. 8.

ومن خلال هذا شكل يوضح لنا الدول الأكثر استعمالا لشبكات التواصل الاجتماعي وهي الدول ذات اللون الأخضر، تليها الدول ذات الاستعمال المتوسط لموقع فيسبوك وهي الدول ذات اللون البرتقالي، وأخيرا الدول العربية المتدنية في استعمال هذا الموقع وهي الدول ذات اللون الأحمر.

كما نجد أيضا الشكل رقم4 الذي يوضح استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي بالتركيز دائما على موقع فيسبوك.[1]

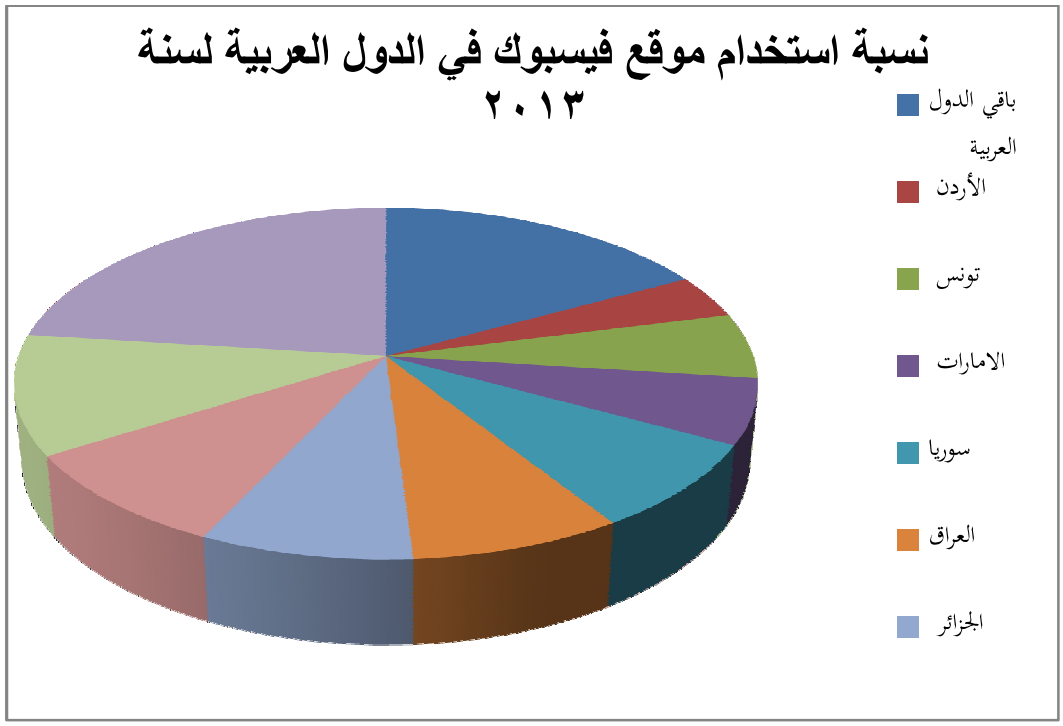

الموقع: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، " نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي، المرجع السابق، ص.9.

ومن خلال هذا الشكل نستنتج أن مصر تحتل الصدارة في استخدام هذه الشبكات تليها الإمارات العربية في عدد المستخدمين مما يمكنا القول إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي كان لها الدور الفاعل في الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.

1 – المرجع نفسه، ص.9.

وبالتالي نجد زيادة كبيرة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ولاسيما موقع فيسبوك في المنطقة العربية بعدل أسرع في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 مقارنة بعام 2010 وبلغت نسبة الزيادة في استعمال هذه الشبكات 29 في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 مقابل 18 خلال نفس الفترة في عام 2010 وقد شهدت البلدان التي انطلقت فيها الحركات الشعبية من أجل الانتقال نحو الديمقراطية باستثناء ليبيا التي شهدت انخفاضا شديدا في عدد مستخدمي فيسبوك.[1]

نصل هنا إلى أن الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية خلال عام 2011 إلى أن مستوى مساهمة وسائل الإعلام الاجتماعي في تصاعد عمليات التغيير نحو الديمقراطية ما زال موضوعا مثار للجدل والنقاش، إلا أنه وحسب تقرير الإعلام الاجتماعي في المنطقة العربية وكذلك التغيير في اتجاهات استخدامها، فقد لعبت هذه الوسائل دورا مهما في حشد الجماهير وتمكينها وتشكيل الآراء وتحقيق عملية التغيير محو الديمقراطية وتوجد اليوم مجموعة كبيرة من وسائل التواصل الاجتماعي، كما يلاحظ تحول مستمر في اتجاهات استخدام هذه الشبكات من اتجاهات ذات طبيعة اجتماعية إلى اتجاهات ذات طبيعة سياسية في المنطقة، وبدت أفعال الحكومات العربية تتفاوت تجاه هذه الظاهرة الجديدة، فلعقود طويلة ظلت أغلب الحكومات مقاومة التغيير وكبت الأشكال الجديدة لتدفق المعلومات التي ظهرت في هذه البلدان، من خلال حجب الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي، في حين استجابت بعض الحكومات بسرعة وبدأت في التكيف مع التغيرات الجديدة وحاولت تلك الحكومات سريعة الاستجابة واستغلال نمو استخدام الإعلام الاجتماعي بين أغلبية الشباب بوضع خطوط إرشادية وسياسات جديدة، ولكن يمكن القول أنه ومع التطور الهائل لشبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية سيلعب دورا بارزا في زيادة التطورات السياسية في المنطقة.[2]

---

1 – كلية دبي للإدارة الحكومية، المرجع السابق، ص. 24.

2– المرجع نفسه.

ونتجه لتزايد هذه المواقع الاجتماعية كانت هناك خطوات وسياسات من قبل السلطات السياسية بحظر الانترنيت وبعض المواقع الاجتماعية، والشكل رقم 6 يوضح أثر حظر الأنترنيت وموقع فيسبوك على عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.[1]

المرجع: كلية دبي للإدارة الحكومية، المرجع السابق، ص.8.

وبالتالي فمواقع التواصل الاجتماعي ترجع أهميتها إلى ما فتحته من فضاءات جديدة للتواصل وتبادل الآراء مما مكنت المتداولين فيها من تجاوز كل الأشكال التقليدية لممارسة الفعل السياسي، من النزول عند

1 – المرجع نفسه، ص. 7.

الجماهير وتوزيع المنشورات وتنظيم اللقاءات ونشر الدعوات، مع ما يتطلبه كل ذلك من مراوغات لكل أشكال الرقابة والمضايقات.

4- وظائف شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي:

يفترض جورجن هبرماس jurgen habermas أنه لا بد ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسية حتى تتمكن وسائل شبكات التواصل الاجتماعي بوظائفها الديمقراطية وهي: [1]

4-1 القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: حيث أنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتجاجات والأيديولوجيات المختلفة وحتى تستطيع وسائل شبكات التواصل الاجتماعي أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام هذه الشبكات إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة تتراجع الديمقراطية.

4-2 حماية المجتمع: ويرى هبرماس أن الشرط الثاني لهذه الشبكات بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي وهو أن تتوفر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون حارسا للمجتمع، حيث يتطلع الجمهور لوسائل اتصال تمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة.

4-3 توفير المعلومات للجمهور: حيث تضطلع هذه الوسائل بتوفير المعلومات للجمهور، فلكي يتطور المجتمع الديمقراطي فإن أعضاؤه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال

---

1 - صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا، تم تصفح الموقع يوم: 14/ 03/ 2015.

http //studies.aljazeera.net/issues/

التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة، ويرى هبرماس ضرورة توفر المعلومة للجميع من أجل اتخاذ قرار صحيح نحو عملية الانتقال الديمقراطي.

4-4 المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: فوسائل التواصل الاجتماعي تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع أن يظل موحدا حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد من توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة.[1]

وأمام هذه الوظائف التي تؤديها وسائل شبكات التواصل الاجتماعي في ضوء عملية الانتقال الديمقراطي يمكن أن نقوم باستشراف المجتمع العربي في ظل هذه الشبكات ويمكن التركيز على جانبين: [2]

- تغير هائل وجذري ومتسارع في تقنيات تغير من شبكات الترابط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولعل الأنساق الاجتماعية التقليدية ومحاولاتها الارتباط بأنساق جديدة تنسجها شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يفسر هذه الثنائية في المجتمع العربي ونعني به هنا الترابط الاقتصادي والمالي من ناحية، والتفتت الاجتماعي والسياسي من ناحية أخرى، حيث أن عدد النزاعات الداخلية (حروب أهلية، الثورات الشعبية)، أكثر من النزاعات الدولية وأكثر ميلا في اتجاهها العام وهذا ما يوضحه الشكل رقم 8:

الشكل رقم 7: يوضح مقابلة تزايد الحروب بين الدول والحروب داخلها.

[1] - - صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا، تم تصفح الموقع يوم: 14/ 03/ 2015.

http //studies.aljazeera.net/issu

2- أحمد مالكي وآخرون، المرجع السابق، ص. 239.

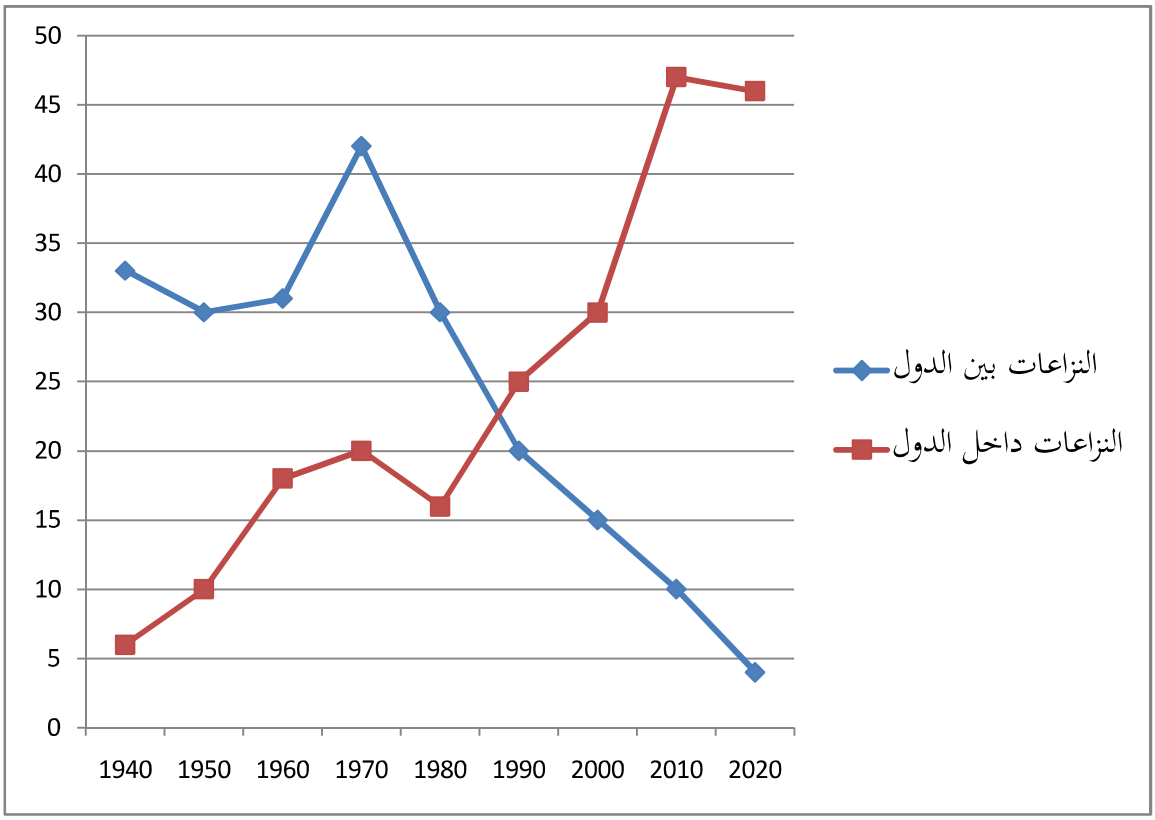

المرجع: أحمد مالكي وآخرون، المرجع السابق، ص. 239.

من خلال الشكل التالي نجد أن النزاعات الداخلية داخل الدولة الواحدة سوف يزداد وبشكل كبير ومستمر على غرار السنوات السابقة، التي كانت النزاعات تحدث فيما بين الدول بشكل كبير، أما اليوم وبزيادة ظهور شبكات التواصل الاجتماعي واتساع مجالات استخدامها ساهم في تنامي النزاعات داخل الدول.

- إن المجتمع العربي وبزيادة شبكات التواصل الاجتماعي سيؤدي إلى زيادة عملية الانتقال نحو الديمقراطية وبشكل ثوري من قبل الوسائط الشعبية. [1]

1 - المرجع نفسه.

نصل في آخر عرض هذا الفصل القائم تحت عنوان مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي قي الوطن العربي، وتسلسلا للمعلومات المذكورة فيه سالفا نصل من خلاله إلى مجموعة من الاستنتاجات الخاصة بهذا الفصل:

- إن أغلبية أو كل الأنظمة العربية هي أنظمة ديكتاتورية تسلطية، يغيب فيها مبدأ التداول على السلطة وتمركز هذه السلطة في يد شخص واحد يقوم باحتكار الحكم لذاته أو انتقالها داخل الأسرة الحاكمة في حالة وفاة الحاكم السابق أو اغتياله، وبالتالي تنعدم حرية الاختيار الشعبي لممثليه وحرية الرأي العام، واختزال أمور تسيير هذه السلطة وأمور الدولة في يد الحاكم وعدد قليل من المقربين منه.
- وفي ظل ضعف الأنظمة السياسية العربية ووجود الهوة بين الطموحات الشعبية التي يتطلع لها وبين الإمكانيات المتوفرة وتزامنا مع تطور شبكات التواصل الاجتماعي، وجد الشعب في الدول العربية ضرورة التغيير والإصلاح في هذه الأنظمة السياسية متجهين إلى استعمال شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التغيير نحو الديمقراطية.
- إنه وفي ظل الصعوبات التي يعاني منها المجتمع العربي سواء على المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وبسبب ضعف الأنظمة السياسية العربية في معالجة قضايا مجتمعهم وجد الشعب ضرورة العمل من أجل الإصلاح عن طريق الاحتجاجات الشعبية باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التنظيم والتنسيق والتواصل بغرض إنجاح هذه الاحتجاجات وتحقيق الإصلاح نحو التغيير إلى الديمقراطية.
- إن التطور الهائل لشبكات التواصل الاجتماعي داخل الوطن العربي ساعد وبشكل كبير في اتخاذ تدابير وقرارات من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، وقد كانت الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر دليل على أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير نحو الديمقراطية داخل الوطن العربي.

- أيضا ومن خلال هذا الفصل نستنتج أن لعملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي تربطه علاقة قوية بشبكات التواصل الاجتماعي، إذ شجع هذا الأمر بقية الدول العربية الأخرى إلى ضرورة إصلاح دولهم انطلاقا من استعمال هذه الشبكات الاجتماعية، وهذا ما لوحظ داخل الوطن العربي في زيادة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي وبأعداد كبيرة، بالإضافة إلى توسع دائرة استعمالها فلم تعد تقتصر على الجانب الاجتماعي بل تعدت إلى الجانب السياسي أيضا.
- كذلك يمكن القول استنتاجا لما تقدم ذكره في هذا الفصل أن وبزيادة تطور شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدول العربية سيؤدي إلى زيادة الأصوات الشعبية التي تنادي بالإصلاح والتغيير، وبالتالي ستزداد تدريجيا النزاعات داخل هذه الدول سواء كانت نزاعات أهلية أو نزاعات ضد النظام من أجل التغيير نحو الديمقراطية.
- بالإضافة إلى هذا نجد أنه وفي ظل ما حدث داخل الدول العربية من عمليات التغيير نحو الديمقراطية باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى وجود تغيرات جيواستراتيجية داخل الأقطار العربية، مما انعكست هذه التغيرات على سياسات هذه الدول وكذلك مكانتها الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي بجمهورية مصر العربية

المبحث الأول: التغيير الديمقراطي في مصر

1- المتغيرات المفجرة للثورة المصرية
2- سمات الثورة المصرية ومقتضيات التغيير الديمقراطي في مصر

المبحث الثاني: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في مصر

1- دوافع التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية في مصر
2- شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز دينامية التغيير في مصر
3- تقييم الثورة المصرية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي بجمهورية مصر العربية

بعد عقود من السكون والجمود، وعلى غير من المتوقع اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية أسقطت أنظمة وهزت عروش أنظمة أخرى، وخلقت واقعا جديدا على المستوى السياسي والاجتماعي لم تكن سرعة تشكله وعمق تحولاته لتخطر على بال أكثر المراقبين تفاؤلا، ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي، ولعل أساب هذه الاحتجاجات المفاجئة على المدى البعيد انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموما في البلاد العربية.

فلقد فتحت الثورات العربية باب التغيير والإصلاح لاسيما بواسطة اعتمادها على شبكات التواصل الاجتماعي في الجهوريات الديكتاتورية خاصة وبعض الأنظمة الملكية، وعلى الرغم من أن الواقع غير قابل للتوصيف بدقة نتيجة للاختلافات الناجمة عن المرحلة الانتقالية في العديد من الدول العربية وبالتالي كان للمشهد الثوري تغيرات جيواستراتيجية على المنطقة العربية، وعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال الديمقراطي من صبغة التنظيم السياسي الواحد إلى صبغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر إلا أنها لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقيا ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري.

وقد مثل عامل غياب التوازن بين السلطات الثلاث عاملا جوهريا في أزمة النظام السياسي، خاصة وأن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وضعف استقلال السلطة القضائية قد أسهمها إلى جانب

عوامل أخرى في انتشار الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع، وتراجع هيبة الدولة وتآكل سيادة القانون في الدولة المصرية مما دفع إلى ضرورة التغيير في طبيعة النظام السياسي وذلك عبر استخدام مواقع شبكات التواصل الاجتماعي كأداة مساعدة على عملية الانتقال الديمقراطي في مصر.

فكيف يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي على تشجيع الانتقال الديمقراطي في جمهورية مصر العربية؟

ولمعرفة هذا سنقوم بدراسة المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التغيير الديمقراطي في مصر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة عملية التغيير الانتقال الديمقراطي في مصر من خلال التعرف على طبيعة النظام السياسي المصري السابق وأم الأسباب والمتغيرات المفجرة للثورة التي تم من خلالها المطالبة بضرورة تغيير النظام السياسي وتشكيل نظام سياسي أكثر ديمقراطية وسيتم تناول هذا المبحث من الخلال النقاط التالية:

1- المتغيرات المفجرة للثورة المصرية:

مثل المجتمع المصري مرجعية لانطلاق عدد من المتغيرات التي أدت دورا محوريا في تفجير ثورة 25 جانفي ومن هذه المتغيرات نجد: [1]

- **طبيعة النظام السياسي المصري:** اتسم النظام السياسي المصري على مر التاريخ بأنه نظام يلعب فيه رأس الدولة (سلطان، ملك، رئيس) دور محوري وربما هو القلب الصلب للنظام السياسي المصري والتفاعلات السياسية مما انعكس إلى تجميع السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها الدولة في رأس الدولة.[2]

1 – جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج.4، ط.4 (القاهرة: دار الهلال، 2008)، ص. 124.

2 – عمر الشويكي وآخرون، البرلمان في دستور مصر الجديد (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، د. ت)، ص.3.

ويمكن تحديد طبيعة نظام الحكم لمصر من خلال دستور 1971 فهو من جهة أولى نظام جمهوري ومن جهة ثانية نظام ديمقراطي نيابي يأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية شبة المباشرة ومن جهة ثالثة نظام نيابي مختلط يجمع بين بعض مظاهر كلا من النظامين البرلماني والرئاسي، وبالتالي فالنظام السياسي المصري السابق كان:

- نظام جمهوري يتولى فيه رئيس الدولة منصبه عن طريق الانتخاب بحيث يكون للأفراد الذين يتوافر فيهم شروط الترشيح لهذا المنصب الحق في ذلك والوصول إليه طبقا للأغلبية الموافقة.
- نظام ديمقراطي نيابي يأخذ بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ويقوم على أساس أن الشعب أو الأمة هو مصدر السلطات في الدولة وأن الحكومة تعبر عن الأغلبية وتستند إليها وليس إلى فرد أو أقلية محدودة.

نظام نيابي يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي، ويتفرع النظام النيابي إلى ثلاثة أنواع رئيسية تبعا لطريقة تنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية إذ يوجد نظام حكومة الجمعية النيابية الذي يتبع السلطة التنفيذية فيه السلطة التشريعية.

ويقوم النظام البرلماني في صورته التقليدية على ركنيين أساسيين وهما ثنائية الجهاز التنفيذي أي وجود رئيس دولة غير مسؤول سياسيا والتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من ناحية أخرى بينما يقوم النظام الرئاسي على ركنين وهما وجود رئيس جمهورية منتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة من ناحية والفصل بين السلطات من ناحية أخرى.[1]

ومن خلال ما تم عرضه نجد أن النظام السياسي المصري السابق هو نظام جمهوري سلطوي تركز السلطة في يد رئيس الدولة هذا السبب الرئيسي لقيام الثورة في مصر.

[1] – جهاد عودة، نجاد البرعي، حافظ أبو سعدة، الانتخابات البرلمانية المصرية 2000: المسار معضلاته وتوصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2001)، ص.13.

- **انهيار الثقافة وضعف منظومات القيم:** فثقافة المجتمع المصري ومنظوماته القيمية تعرضت لجملة من المتغيرات التي أضعفتها خصوصا في الفترة التي بدأت منذ سنة 1970 وهي الفترة التي حلت فيها التوجهات الليبرالية محل الاشتراكية[1] ونتيجة لهذه ظهرت جملة من المتغيرات التي أضعفت المرجعية الأخلاقية للمجتمع.

المتغير الأول: يتجسد هذا المتغير في جملة من الظروف الصعبة حيث تعرضت الطبقة الوسطى إلى نزع جملة من الامتيازات التي منحت لها في الفترة الاشتراكية، هذا ما أدى إلى إضعاف أخلاق هذه الطبقة وانتقل بعدها الضعف القيمي والأخلاقي إلى كافة المجتمع[2] وزيادة على هذا فقد لعبت وسائل الإعلام الجديدة ووسائل الاتصال إلى انهيار ثقافة المجتمع المصري وعمل على تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية المصرية، فقد أدى الإعلام خلال هذه المرحلة دورا محوريا في اتجاه الهبوط بالأخلاق العامة.

المتغير الثاني: ويتمثل في فقدان الاعتدال في التدين المصري مما نتج عنه التطرف الديني المفضي إلى العنف والمغري بالاعتداء، وبما يناقض مضمون الدين لذلك تزايدت الصدمات أو الاعتداءات الدينية المتزايدة، وقد دفعت هذه التفاعلات إلى حالة من الانسحاب النسبي من قيم المواطنة كمرجعية أشمل، مما أدى إلى إضعاف مرجعية المواطنة المشتركة لحساب مرجعيات أخرى. [3]

- **تردي أوضاع المجتمع:** وهو الانهيار الذي ظهر في مجالات السياق الاجتماعي المختلفة لاسيما داخل الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، حيث زاد تفتت الأسرة المصرية فحوالي 240 حكم طلاق يوميا، ونحو 88 ألف حالة طلاق كل يوم، وقد ارتفعت تكاليف هذه الظاهرة في مصر قبل

1 – المرجع نفسه، ص.47.

2 – آية نصار وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص، 31– 33.

3 – المرجع نفسه.

الثورة إلى نحو 15 مليار جنيه سنويا تتحمل الدولة منها ثمانية مليارات تقريبا، وهي ظاهرة خطيرة بلغتها الأسرة والمجتمع المصري.[1]

إلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع إذ برزت مشكلات محورية أبرزها الفقر فقد بلغ عدد سكان تحت درجة الفقر 35 مليون نسمة ونسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو 85 في العدد الكلي للفقراء، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الأسعار فقد بلغت البطالة نسبتها سنة 2009 نحو 9,4، بالإضافة إلى انتشار الفساد وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع وتردي أوضاع الخدمات وهو ما أدى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي.

- **الاحتجاج الاجتماعي:** نتيجة لما سبق برزت ظاهرة ايجابية نلمسها في نمو ثقافة الاحتجاج الاجتماعي وكان من أسبابها: [2]

أ- غياب فرص الحياة المختلفة كالحصول على فرصة عمل أو الحصول على مسكن أو الحصول على دخل خاصة لفئة الشباب الذين كانوا هم المفرزة الأولى التي سعت لتجسيد الفعل الثوري.

ب- المعاناة في الحصول على السلع خصوصا السلع الأساسية كصعوبة الحصول على الخبز إلى حد الاقتتال، وكذلك صعوبات الحصول على أنبوبة الغاز وغيرها.

ت- التناقض الكبير الموجود بين ما يعلن عنه وما هو موجود ومجسد على الواقع.

وعلى خلفية هذه المتغيرات المتوترة تطورت ثقافة الاحتجاجات التي تعد مرحلة أساسية سبقت الثورة ومهدت لها، وتعد المرحلة السابقة لثورة الشباب في 25 جانفي 2011 كثافة ظهور جملة من الاحتجاجات ذات طبيعة مهنية وسياسية في الأساس، فقد احتجت بعض الفئات أو الجماعات المهنية لتحسين ظروفها وأوضاعها كتأسيس النقابات ورفع الأجور، احتجاجات ذات طبيعة سياسية تهدف إلى

1- المرجع نفسه، ص ص.35- 37.

2 - المرجع نفسه، ص ص. 38، 39.

تحقيق بعض الإصلاحات السياسية كرفض تمديد فترة تالية لرئيس الجمهورية، كذلك رفض التوريث وهي التي رفعت شعارات لا للتمديد ولا للتوريث.[1]

ونتيجة هذه الضغوطات كانت مجموعة من المطالب المشروعة والتي من بينها تغيير طبيعة النظام السياسي وإنهاء ظاهرة التوريث لأن من خلالها لا سبيل لإرساء دعائم الحكم الديمقراطي السليم في البلاد إلا بإزاحة النظام برمته وأنه لا أمل في إقامة دولة يسود فيها القانون والمحاسبة والشفافية إلا بعد إسقاط مشروع التوريث ومعه النظام. [2]

2- سمات الثورة المصرية ومقتضيات التغيير الديمقراطي:

لقد كان للاحتجاجات الشعبية في مصر مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها، حيث تم تنظيم وتنسيق لثورة شعبية تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف والسعي نحو التغيير نحو مستقبل أفضل ومن سمات الثورة المصرية: [3]

- أنها ثورة مثلتها جماهير شعبية ثائرة، دون وجود فوارق طبقية أو فئوية من أي نوع وهو ما يفسر امتداد انتشارها في المدن الكبرى.
- أن هذه الثورة هي ثورة سلمية تميزت بعدم توظيفها لأساليب تدمير أجهزة النظام الاستبدادي ورموزه وشخوصه وما يرمز لهذا عبارات الرحيل بقوة واستمرارية.
- تميز القوة الشعبية المحتجة بالانضباط والتنظيم السبب وراء اضطراب النظام الاستبدادي واضطراره إلى تدمير نفسه بنفسه.

---

1 – محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر (القاهرة: دار الشرق، 2012)، ص.36.

2 – المرجع نفسه، ص.33.

3 – نبيل شبيب، " في خصائص تفرد الثورة وغاياتها"، تم تصفح الموقع يوم: 10/ 04/ 2015.
http://www. Onislam. Net/ arabic/ madarik/ politics/ 128493

- هذه الثورة لم تكن مجرد تجمعات بشرية بل تميزت بأنها ثورة منسقة عبر تجمعات شبكية نظمت لهذه الاحتجاجات.
- كذلك تميزت الثورة التي قيل عنها أنها لا توجد قيادة لها، لكنها أثبتت مرجعية قياداتها الشعبية بصورة لم تعرفها ثورات سابقة إلا في إطار تنظيمات صنعت الثورة ولم تكن شاملة شعبيا، وبالتالي فهي تميزت بقيادة شعبية.
- ثورة الشعب في مصر ليست موجهة ضد القوات المسلحة في مصر ولكنها تنطوي على جزء بالغ الأهمية وهو تصحيح نوعية العلاقة بين الجيش والشعب.

أما بالنسبة لمقتضيات التغيير الديمقراطي في مصر فهي تحتاج إلى مرحلة انتقالية طويلة فالثورة عملت على إسقاط النظام، وبالتالي لا بد العمل أيضا على إسقاط النظام، وبالتالي نحتاج إلى فترة انتقالية طويلة للديمقراطية بالمعنى الصحيح، وهي التي في مقدمة شروط مقتضيات التغيير الديمقراطي بالمعنى الصحيح هي ديمقراطية تتيح الفرصة لكافة أشكال التنظيمات والأحزاب والنقابات لتكون نفسها بنفسها بمنتهى الحرية، وهذه الفترة الانتقالية هي الشرط المطلوب لترويج ثقافة سياسية مدنية علمانية ديمقراطية أي ثقافة ديمقراطية. [1]

من مقتضيات التغيير الديمقراطي في مصر أيضا هو محاولة رفض تعيين الجيش لشخصيات ينتمي معظمها للنظام القديم من أجل إدارة هذا الانتقال.

وبالتالي لا بد من مقتضيات التغيير الديمقراطي في مصر هو إبعاد الأشخاص الذين لهم صلة بالنظام القديم من الوصول إلى الحكم، بالإضافة إلى إبعاد الجيش عن السياسة وهذا ما لا نجده في مصر بعد الثورة والدليل وجود قوانين مضادة لحرية تنظيم الأحزاب وقانون حظر الإضرابات فبمقارنة مع الحكومة

1 – سمير أمين، ثورة مصر (القاهرة: دار العين للنشر، 2011)، ص ص. 17 –27.

التونسية الحالية لا تجرؤ على الإطلاق على منع تكوين أحزاب ونقابات أي هناك ديمقراطية لا توجد في مصر. [1]

المبحث الثاني: : دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في مصر

سيتم من خلال هذا المبحث تناول دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في مصر أي معرفة كيف ساعدت شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في مصر ومن أجل هذا كان لا بد من نقاش النقاط التالية:

1- دوافع التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية في مصر:

صاحب ازدهار الإعلام الجديد وتسارع انتشار اهتمام كبير في أوساط الباحثين بالكشف عن دوافع استخدام فئات محددة من الجمهور وسائل اتصال بعينها، فقد أكدت **دانه بويد** أهمية دراسة دوافع التواصل بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي للتعرف على حجم الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الوسائل في الحياة السياسية، وفيما يتعلق بالاستخدامات السياسية فقد وجد كل من **هانسون** و**شارما** علاقة ارتباطيه قوية بين الدوافع المتعلقة بمراقبة البيئة السياسية وممارسة أنشطة سياسية مثل متابعة الأخبار والإعلانات السياسية والمقاطع المصورة التي تخص الموضوع المهتم به. [2]

وتعد التجربة المصرية من أهم التجارب التي تعرف تفاعل نشاطيها السياسيين وبقوة كبيرة من خلال استعمال هذه الشبكات بهدف تكوين آراء واتخاذ قرارات تجاه القضايا السياسية المهمة والحصول على المعلومات السياسية ونشرها ضمن هذه الشبكات.

1 – المرجع نفسه.

2 – آية نصار، المرجع السابق، ص ص. 278، 279.

فقد أظهرت الدراسات المتناولة لهذا الموضوع المتناولة لهذا الموضوع أن دوافع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالمشاركة السياسية أن مستخدمي هذه الشبكات يرون أن هذه الشبكات هي التي تنظم ممارستهم على الواقع. [1]

كما أن هذه الشبكات تساعد على متابعة وقائع الأحداث وتفاصيلها اليومية فقد حظيت باهتمام كبير أثناء عملية التغيير الديمقراطي والشكل رقم 8 يوضح هذا

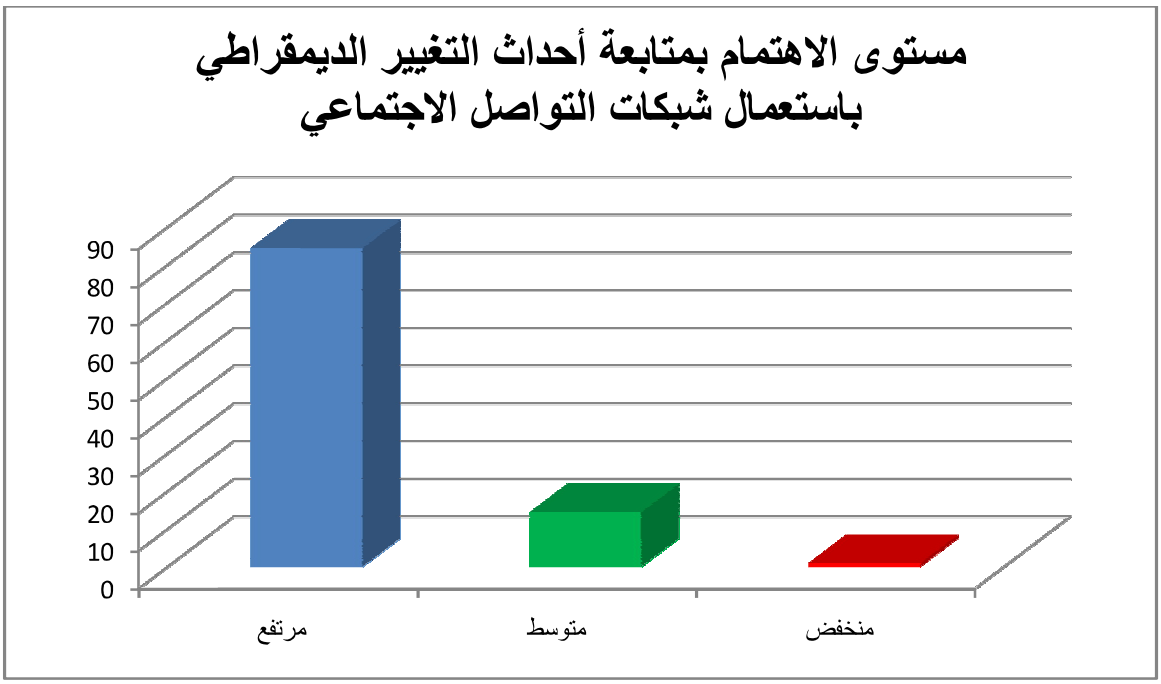

المرجع: آية نصار، المرجع السابق، ص. 303.

فمن خلال هذه الشبكات استطاع الشعب المصري بالمطالبة مساء يوم 25 جانفي بعدم ترشيح الرئيس مبارك وابنه، وإلغاء قانون الطوارئ وارتفعت المطالب إلى إسقاط النظام ورحيل مبارك وبناء دولة مدنية ديمقراطية لأن الوسائل الإعلامية المملوكة للدولة تعبر عن سياسات الدولة وتروج لها في أوضاع سياسية واجتماعية لم يعتد المواطن فيها ممارسة حقه الكامل في التعبير الحر عن رأيه، ولاسيما فيما يتعلق بسياسة الدولة في الداخل والخارج، هذا الدافع الذي أدى بالشباب المصري الناشط سياسيا إلى اللجوء إلى

1 – المرجع نفسه، ص. 303.

وسائل الإعلام البديل، مستخدما ساحات التفاعل الاجتماعي بالأنترنيت لممارسة نشاطه السياسي والعمل على التغيير. [1]

ومن هنا كانت لهذه الوسائل الدور أو الدافع الكبير الذي أدى إلى سقوط النظام المصري وإعادة بناء الدولة عبر المرحلة الانتقالية الذي يشهده النظام السياسي المصري.

2- شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز دينامية التغيير الديمقراطي في مصر:

مع توالي الأحداث في الآونة الأخيرة في المنطقة العربية واتساع رقعة التظاهرات المطالبة بالتغيير والديمقراطية بواسطة الاستجابة لدعوات نشرت من خلال شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، تويتر، يوتيوب.

ومع التطور الهائل لوسائل الإعلام الجديدة في ظل الأحداث الأخيرة التي عرفها الوطن العربي بشأن عمليات الانتقال نحو الديمقراطية فما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الوسائل بتحريك الأحداث في المشهد السياسي العربي؟

فقد شهدت مصر في بداية 2011 احتجاجات شعبية كبيرة مطالبين بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد، وقد انطلقت هذه الاحتجاجات أي شراراتها الأولى كانت من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ومن أهماه موقع فيسبوك، كما ساهم في تنسيقها وتنظيمها ومتابعتها موقع تويتر، الذي استخدمه الشباب المسيس في نقل أخبار الأحداث بتغريداتهم. [2]

---

1 – المرجع نفسه، ص. 280.

2 - clay shirky، "the political power of social media: technology the public sphere and political change" ، foreign affairs، vol. 90، 2011، p. 1-12.

فقد شهدت مصر حراكا سياسيا ملحوظا من منتصف العقد الماضي، وتوالت الأحداث التي كان للإعلام الجديد – ولاسيما ساحات التفاعل الاجتماعي بالأنترنيت – دور محوري فيها، التي برزت لاعبا سياسيا في المعترك السياسي المصري في الآونة الأخيرة.

فقد استطاع الشباب المصري فيها استخدام تلك المواقع لتعبئة الجماهيرية ضد ارتفاع معدلات التضخم والفساد السياسي و الإداري والتجاوزات الأمنية ضد المواطنين. [1]

ومن خلال هذه المواقع استطاع الشباب المصري من خلال هذه المواقع صناعة هذا التغيير الهام في السياسية المصرية واختيار من يمثلهم. [2]

الفيسبوك ودوره في التغيير الديمقراطي في مصر:

فقد لعب موقع فيسبوك الموقع الذي يجاهر صراحة بإفشاء المعلومات وطرحها للتبادل ففيه يجري البحث عن المعلومات الدقيقة، كما أنه أصبح وسيلة إعلامية وإعلانية ولأدراك أهمية هذا الموقع في التغيير الديمقراطي في مصر نرجع بالأساس إلى ما فتحته من فضاءات جديدة للتواصل وتبادل الرأي حيث مكنت المتداولين فيها من تجاوز كل الأشكال التقليدية لممارسة الفعل السياسي، من خلال النزول إلى الجماهير وتوزيع المنشورات وتنظيم اللقاءات ونشر الدعوات. [3]

فقد كشف التقرير السنوي الخامس عن الفيسبوك في مصر عدد مستخدميه الناشطين في العالم نحو 1,3 مليار مستخدم شهريا بنهاية جوان 2014، وفي مصر يستخدمه نحو 22,4 مليون مستخدم وتأتي مصر في المركز 14 على مستوى العالم في استخدام موقع فيسبوك بنحو 1,75% من إجمالي نحو 1,3 مليار

---

1 – آية نصار وآخرون، المرجع السابق، ص ص. 260 – 262.

2 – عبد الإله بلقزيز، ثوارات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل (بيروت: مندى المعارف، 2012)، ص. 54.

3 – أمحمد مالكي وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 88.

مستخدم، والشكل رقم 9 يوضح استخدام فيسبوك أثناء الاحتجاجات الشعبية 2011 مقارنة بنفس الفترة في 2010.

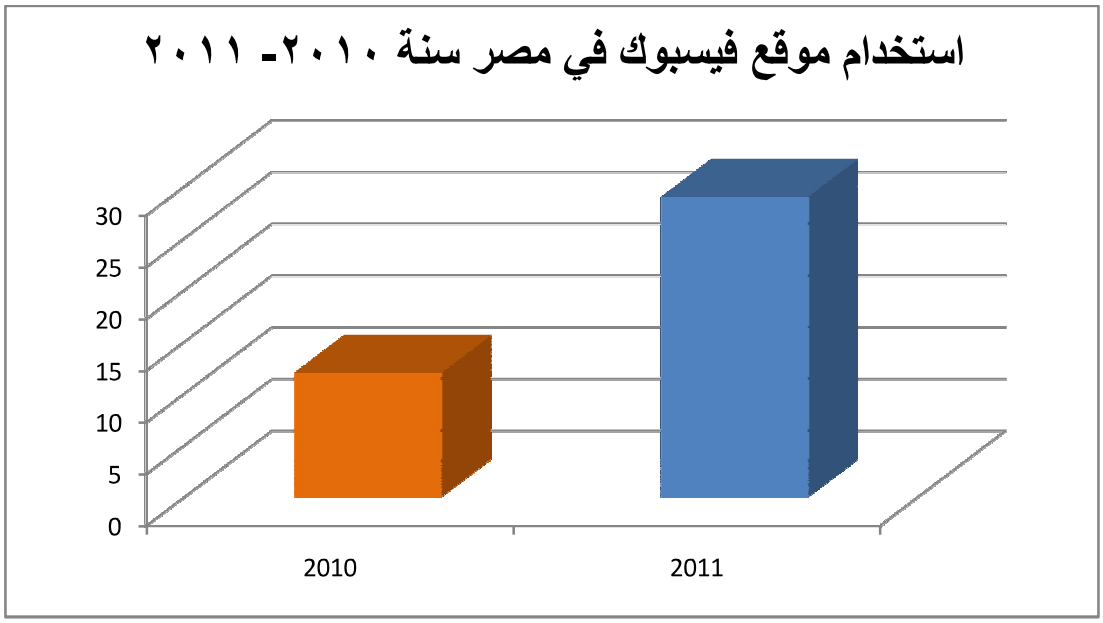

المرجع: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام الاجتماعي والحراك المدني. تأثير فيسبوك وتويتر، المرجع السابق، ص. 5.

ومن خلال هذا الشكل نجد أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عرفت تزايد خلال فترة 2011 بمقارنة مع سنة 2010 تقريبا بنسبة 17% في جمهورية مصر وذلك من أجل المشاركة في وبصورة أكبر في عملية الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الديمقراطية.

فقد ساهمت هذه الشبكات في توفير المعلومات لمتابعة الأحداث التي وقعت خلال التحركات الشعبية والعمل على تنظيمها وبدقة. [1]

1 – كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام الاجتماعي والحراك المدني. تأثير فيسبوك وتويتر، المرجع السابق، ص. 8.

اليوتيوب ودوره في التغيير الديمقراطي في مصر:

أصبح اليوتيوب يستقطب شرائح كبيرة من الشباب داخل الدولة المصرية وتحول إلى مساحة كبيرة وحرة للتعبير والإبداع، ويعد اليوتيوب من أهم المواقع المفجرة للثورة المصرية عبر فضح الانتهاكات وتحريض الشعب ضد الظلم وممارسات النظام الساق واستخدام آلياته في الحشد والتواصل، والدعوة إلى ثورة 25 جانفي، فقط نشرت آن ذاك الناشطة المصرية أسماء محفوظ فيديو على الموقع دعت فيه المصريين للقيام بالثورة. [1]

ووجهت الناشطة آن ذاك رسالتها عبر اليوتيوب قائلة " لو كان لدينا بقية كرامة وأردنا العيش كأناس عاديون علينا أن ننزل إلى ميدان التحرير في 25 جانفي للمطالبة بحقوقنا " فقد أذاعت هذه ذلك الفيديو في 18 جانفي 2011 وشاهده أكثر من 180 ألف زائر وعلق عليه المئات.

وعندما أدرك نظام مبارك خطورة وسائل الاتصال قام بقطع الاتصالات الجوالة والأنترنيت بالإضافة إلى حظر موقع تويتر يوم 28 جانفي لعدة أيام.

الشكل رقم 10: استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بمصادر أخرى من الوسائل الإعلامية في مصر

[1] – المرجع نفسه.

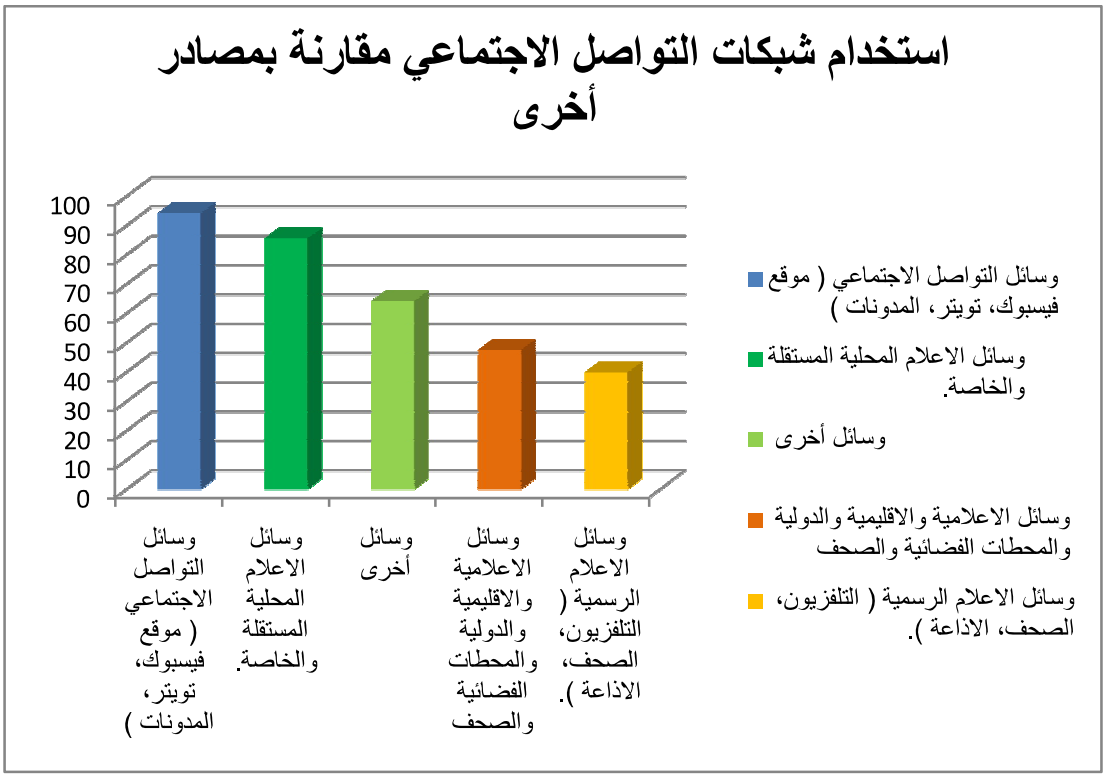

المرجع: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام الاجتماعي والحراك المدني. تأثير فيسبوك وتويتر، المرجع السابق، ص. 10.

ومن خلال هذا الشكل نجد أن هناك دور كبير لشبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في مصر حيث أن هذه الشبكات الاجتماعية كان لها الحظ الأوفر والأكبر في عملية الانتقال الديمقراطي بمقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى.

فقد استطاعت شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنيت فيسبوك، اليوتيوب، تويتر، تحويل الاحتجاجات الفردية الضيقة إلى تنظيم قوي قام بدور التعبئة، فانقلبت الثورة المصري من ثورة افتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي إلى ثورة حقيقية على أرض ميدان التحرير وذلك من خلال مراحل:[1]

1 - David M. Faris، beyond social media révolution: the arab spring and the networked revolt (London: I. b tauris، 2012)، p. 7.

المرحلة الأولى: مرحلة تشكيل الوعي وخلالها تم الاعتماد على الأنترنيت كمصادر بديلة للمعلومات والأخبار، واستخدامها كوسيلة لتحدي القنوات الرسمية التي تسيطر عليه النظام من خلال كشف أحداث وقضايا بعينها.

المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم والحشد وشهدت هذه المرحلة الانتقال من انتقاد ومهاجمة أعمال وسياسات النظام إلكترونيا إلى درجة أكثر تطورا من خلال استخدام الإمكانات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي في التنسيق والتنظيم للفعاليات الاحتجاجية في الشارع.

وتعد الاحتجاجات الثورة الشعبية في 2011 أبرز الأحداث التي لعبت فيها وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا ومن خلال التنسيق المنظم.[1]

ويمكن وصف استعمال شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز دينامية الانتقال الديمقراطي من خلال الشكل رقم 11 الذي يوضح استخدام مصر لشبكات التواص الاجتماعي في تعزيز العملية الانتقالية

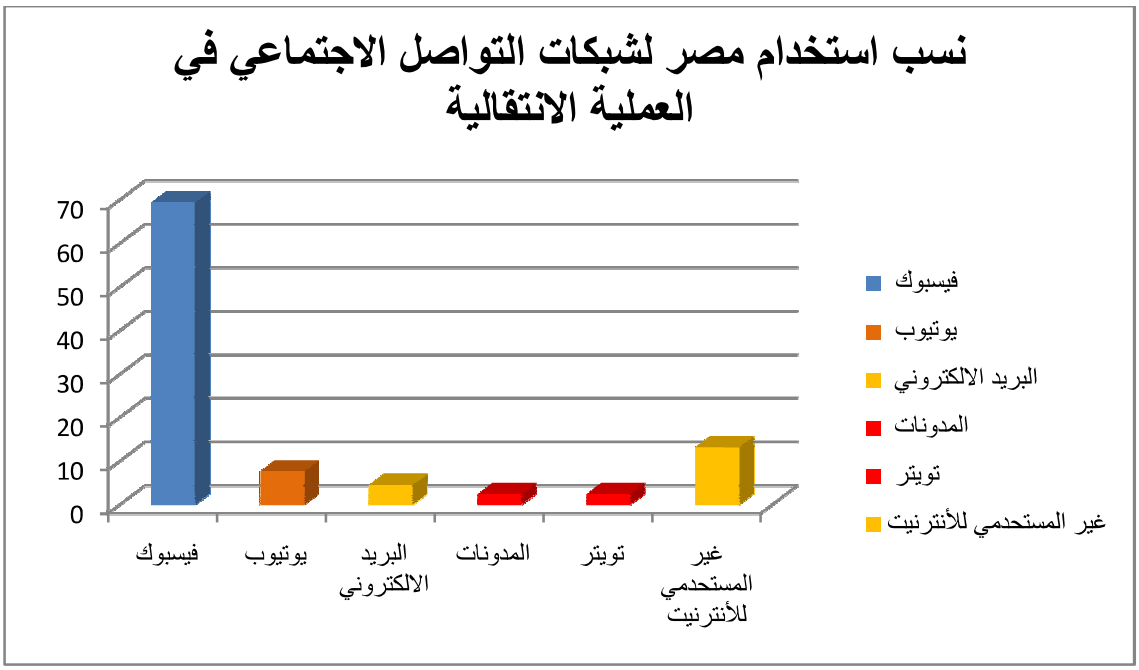

المرجع: آية نصار، المرجع السابق، ص. 350.

1 - op- cit، p. 9.

نستنتج من خلال الشكل التالي أن شبكات التواصل الاجتماعي في الجمهورية المصرية كان لها الحضور الكبير في عملية تعزيز العملية الانتقالية، وقد كان الحظ الأكبر في تعزيز الانتقال الديمقراطي في مصر موقع الفيسبوك الذي كان المساهم وبنسبة 69,5 % مقارنة بالمواقع الاجتماعية الأخرى.

فنجاح الانتقال الديمقراطي في مصر يعود إلى استخدام الشباب المصري لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل إنشاء مجال عام افتراضي وواقع سياسي افتراضي، وقد اعتمدت عملية الاحتجاجات بهدف الانتقال الديمقراطي في مصر على التظاهر المتواصل واستعمال هذه الشبكات، لأن حصار المجال العام والفضاء السياسي والتحكم في وسائل الإعلامية التقليدية دفع بالشباب إلى استخدام الفيسبوك، تويتر، واليوتيوب في العمل السياسي، وممارسة حرياتهم عبر الأنترنيت وفي الواقع الافتراضي بحيث يصبحون مواطنين على الشبكة في عالم رقمي يمارسون السياسية وينتشرون بسرعة، ويشكلون مجتمعات افتراضية بعيدا عن صراعات الأحزاب التقليدية، ورقابة أجهزة الأمن.[1]

ومن خلال هذا وبفضل هذه الشبكات تغيرت عمليات التغيير الديمقراطي فلم تصبح باستعمال القوة العسكرية وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، أو التغيير من خلال تدخل خارجي بالقوة العسكرية بل أصبح التغيير الديمقراطي في مصر وكثير من الدول العربية الأخرى يتم بواسطة شبكات اجتماعية عبر تبادل الأفكار والآراء وتوفير المعلومات السياسية.

كما تعتبر هذه الشبكات من القنوات الإعلامية التي كان لها الدور البارز في ثورة 25 جانفي، فلقد ساعدت في تشكيل رأي عام مصري وعربي مؤيد للتغيير الديمقراطي، ومعارض للنظام القديم وسياسته في

1 – أمحمد مالكي وآخرون، المرجع السابق، ص، 132– 136.

ظل تنوع هذه الوسائل واستخدامها رموز تعبيرية وفنية مثل الصور والكلمات وغيرها، والتي كانت تتماشى مع الاحتجاجات ومطالبها التي برهنت نجاح القوة الناعمة على القوة الخشنة في تحقيق التغيير. [1]

3- تقييم الثورة المصرية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

وهنا سنتطرق من خلال هذه النقطة إلى عنصرين أساسيين وهما:

1-3 مزايا شبكات التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية:

- بالنظر إلى ما حدث في مصر وغيرها من دول الثورات العربية يمكن ملاحظة الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في التعبئة والتنظيم لحركة الشارع من خلال تقديم المعلومات وإلقاء الضوء على قضايا الفساد.
- الدور الفعال لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي في تثوير الشارع.
- وفرت شبكات التواصل الاجتماعي عدد من الأدوات التي جعلت من الصعب إخفاء سلبيات النظم الحاكمة وممارستها القمعية لاسيما في وجود ما يطلق عليه بالمواطن الصحفي، وعلى الرغم من محاولات بعض السلطات تقليص الحرية الممنوحة لمستخدمي هذه الوسائل وغلق بعضها.
- كما أن وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في خلق بيئة أكثر ثراءا من المعلومات بشكل فاق بكثير تلك التي تقدمها وسائل الإعلام التقليدية، بل على العكس باتت الأخيرة تعتمد في تحديث أخبارها على ما تقدمها وسائل التواصل الاجتماعي من محتوى خبري. [2]
- غير أن النجاحات التي حققتها شبكات التواصل الاجتماعي في مجال السياسي أثناء فترة الثورات قد بدأت بالتراجع النسبي.

---

1 – محمد سمير الجبور، " الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الادرارية، جامعة الأزهر، 2015)، ص. 90.

2 – رانيا مكرم، "التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي"، تم تصفح الموقع يوم: 23/ 04/ 2015.
http://www.rcssmideast.org/Article/2692/

2-3 حدود مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير الديمقراطي:

- تشير التجربة الديمقراطية في مصر ودور التواصل الاجتماعي في تحريك الشارع خلالها إلى حقيقة ثابتة مفادها أن أداء هذه الشبكات لدور سياسي ما، قد اعتمد بشكل عام على البيئة التي ينشط فيها مستخدميها، وهو ما يمكن تفسير نجاح هذه الشبكات في إشعال الاحتجاجات الشعبية داخل الدولة المصرية وإخفاقها في دول وبيئات أخرى.
- كانت شبكات التواصل الاجتماعي أداة تغيير وتأثير في الوعي السياسية للأفراد ولن تستطيع تغيير طبيعة الدول لاسيما في ظل وجود ما يسمى الدولة العميقة، فقد استخدمتها الحكومات أيضا وبالتالي كان الفيصل في التغيير هو الحراك المجتمعي ووعي الطبقات المكونة للمجتمع المصري على اختلاف أهدافها ومصادرها. [1]
- حالة الإحباط التي اعترت الجماهير المصرية من تطورات آلت إليها الأوضاع داخل الدولة.
- سيطرة مناخ اقتصادي صعب داخل الدولة المصرية تسببت فيه الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة عقب الثورة وشيوع ما يمكن وصفه بالقناعة لدى قطاع من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بأن الوقت في ظل هذه الظروف يعد غير مناسب لمواصلة النشاط السياسي من خلال هذه الشبكات، وأن تهديد أمن واستقرار الدولة تحتاج إلى نمط آخر من الالتفاف حول أجهزة الدولة ومؤسساتها. [2]

---

[1] – – رانيا مكرم، " التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي"، تم تصفح الموقع يوم: 23/ 04/ 2015.
http://www.rcssmideast.org/Article/2692/

[2] – رانيا مكرم، "التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي"، تم تصفح الموقع يوم: 23/ 04/ 2015.
http://www.rcssmideast.org/Article/2692/

وفي ختام هذا الفصل نصل إلى أن الانتقال الديمقراطي في جمهورية مصر العربية، أخذ طابع ثوري جماهيري بتفعيل شبكات التواصل الاجتماعي وجعلها أداة من أجل عملية التغيير الديمقراطي، هذا من جهة ومن جهة ثانية توصلنا إلى أن عملية التغيير الديمقراطي كانت لها العديد من الأسباب ليست فقط شبكات التواصل الاجتماعي فقط بل هناك أسباب وعوامل أخرى أدت إلى عملية التغيير الديمقراطي داخل جمهورية مصر العربية.

ومن هنا يمكن القول أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت وبدرجة كبيرة في تفجير الثورة المصرية ولكن لم تكن هي السبب الوحيد لها كانت هناك عوامل أخرى، إلا أن هذه الشبكات كانت العامل الأساسي في تنظيم وتنسيق أحداث تلك الاحتجاجات.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تم تناول موضوع البحث الذي تمحورت إشكاليته حول كيفية مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي بالوطن العربي مع أخذ جمهورية مصر العربية كحالة لدراسة على أساس أن هذه الدولة اعتمدت في عملية انتقالها للديمقراطية على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد تمت معالجة هذه الإشكالية البحثية على امتداد فصول ثلاثة وانطلاقا من الفرضيات الواردة في مقدمة البحث لذا سيتم في إطار هذه الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات ومع ما توصلنا إليه من نتائج مع تقديم مجموعة من الاقتراحات للدراسة.

ومن هنا توجب علينا العمل على اختبار فرضيات الدراسة:

- التغيير الديمقراطي بالوطن العربي ارتبط بطبيعة الأنظمة السياسية ومن خلال ما تم استعراضه سالفا تبين لنا أن التغيير الديمقراطي في الوطن العربي كانت له مجموعة من المسببات الاقتصادية، الاجتماعية، بالإضافة إلى المسبب السياسي البارز في دراستنا، ومن هنا يتسنى لنا القول أن الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي كانت مسبباته سياسية بالدرجة الأولى إضافة إلى مسببات أخرى.
- إن فساد الأنظمة السياسية العربية أدى إلى ضرورة التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ففساد الأنظمة بما نعنيه من فساد اقتصادي وسياسي يمثل العامل الرئيسي في تصعيد المشاكل داخل الدولة بما يتضمنه ذلك من استغلال الوضع إلى ضرورة الانتقال نحو الأفضل أي الانتقال نحو

الديمقراطية، فمع وجود أنظمة سياسية فاسدة فإن حدوث التغيير الديمقراطي داخل الدولة أمر لا مفر منه وذلك بسبب سياسات هذه الأنظمة.

- كلما كان هناك وعي سياسي وثقافي داخل الدولة كلما كان هناك تغيير ديمقراطي، وهذا ما يقتضي بنا إلى القول أن وعي الشعوب وثقافتها لها دور كبير في تعزيز دينامية الانتقال الديمقراطي لاسيما إذا كانت هذه الشعوب تعتمد على المنطق السلمي في عملية الانتقال الديمقراطي وهذا ما نجد أن الدول العربية ولاسيما مصر كدراسة الحالة اعتمدت على شبكات التواصل الاجتماعي كأسلوب سلمي ثقافي من أجل الانتقال نحو الديمقراطية وإسقاط كل لما له صلة بالنظام التسلطي.

ومن خلال الدراسة ومرورا بما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي تتجسد من خلال ضعف الأنظمة السياسية العربية وفسادها في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما يقتضي غضب الشعوب العربية التي تنتظر الوعود بلا أفعال مما يؤدي إلى العمل من أجل إسقاط النظام.
- عند الحديث عن التغيير الديمقراطي في الوطن العربي لاسيما في الوقت الحالي لا بد أن نربطه بشبكات التواصل الاجتماعي خاصة موقعي فيسبوك وتويتر، بما لهما من دور فعال في تحريك الشعوب العربية من أجل الانتقال نحو الديمقراطية والمطالبة بإسقاط النظام.
- سابقا كان التغيير الديمقراطي داخل الدول العربية يأخذ طابع العنف، أما اليوم أصبح يأخذ طابع أكثر سلمي وحضاري من خلال المناداة بإسقاط النظام بطريقة تكنولوجية حديثة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي بالأنترنيت.

- عند الحديث عن دراسة الحالة التي هي جمهورية مصر العربية نجد أن االتغيير الديمقراطي داخل هذه الدولة كان لها مجموعة من المسببات الاجتماعية والسياسية، وقد بدأت ملامح الانتقال الديمقراطي باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وتأثرها بالثورة التونسية.
- كما يمكن القول أن التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ولاسيما في دولة مصر كدراسة الحالة لم يكن باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي فقط بل هناك عوامل أخرى ساعدت على الانتقال نحو الديمقراطية وإسقاط النظام التسلطي.

مرورا بما تم تناوله في هذا الموضوع فقد تم التكلم عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي لاسيما مصر وقد تم تشخيص الحالة المصرية باستعمال هذه الشبكات وهذا ما يفتح لنا المجال لوضع مجموعة من الاقتراحات:

- زيادة الاهتمام بمواقع شبكات التواصل الاجتماعي لمعرفة اهتمامات المجتمعات.
- مناقشة تطلعات الشعوب وفقا للإمكانيات المتوفرة داخل الدولة.
- أسباب الفساد السياسي في الوطن العربي.
- علاقة التغيير الديمقراطي بشبكات التواصل الاجتماعي.
- إجراء مزيد من الدراسات حول شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالمتغير السياسي وكيف يمكن لهذه الشبكات من تحريك القضايا السياسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

2- الاتحاد الأوروبي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الاتحاد الأوروبي: مركز معلومات الجوار الأوروبي، 2014 .

3- أمين سمير ، ثورة مصر، القاهرة: دار العين للنشر، 2011.

4- اهرنبرغ جون ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة. علي حاكم صالح وحسن ناضم، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008.

5- بسيوني محمود شريف ، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشرق، 2012.

6- بشارة عزمي، في مسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007.

7- بلقزيز عبد الإله ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: مندى المعارف، 2012.

8- بلقزيز عبد الإله وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

9- بلقزيز عبد الإله، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، القاهرة: دار الحوار للنشر والتوزيع، د.ت.

10- جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج.4، ط.4، القاهرة: دار الهلال، 2008.

11- زرنوقة صلاح سالم، أنماط السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

12- سطي عبد الإله ، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، القاهرة: المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د.ت.

13- الشرقاوي سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008.

14- شلبي السيد أمين، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة : مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 2005.

15- الشويكي عمر وآخرون، البرلمان في دستور مصر الجديد، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، د.ت.

16- شويل بن علي ، من الصحافة التقليدية إلى الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن، الرياض: جامعة الملك سعود، 2011.

17- صادق عباس مصطفى ، الإعلام الجديد: مفاهيم الوسائل والتطبيقات، الأردن: دار النشر والتوزيع، 2008.

18- العلوي سعيد بن سعيد ، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، 2006.

19- علي حيدر إبراهيم ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

20- عودة جهاد ، البرعي نجاد ، سعدة أبو حافظ ، الانتخابات البرلمانية المصرية 2000: المسار معضلاته وتوصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2001 .

21- فتحي حسين عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011)،

22- الكواري علي خليفة ، الخليج العربي و الديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

23- مالكي أمحمد وآخرون، الانفجار العربى الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

24- منيف عبد الرحمن ، الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما، القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.

25- نصار آية وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

26- هانتغتون صامويل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، تر: عبد الوهاب علوي، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

27- هلال علي الدين ، المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، عمان: قولمة عبد الحميد شومنان، 1999.

28- هلالي علي الدين ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

2- المجلات:

29- الدبيسي عبد الكريم علي ، " زهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية "، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، م. 40، ع. 1.

30- راضي زاهر ، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة التربية، ع. 15، 2003.

31- ربيع عمرو هاشم ، "البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي"، كراسات إستراتيجية، ع. 86، أكتوبر، 2000.

32- عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية"، ع. 2، جوان 2002.

33- عمر مرزوقي ، "حركيات التحول الديمقراطي الوطن العربي : قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة الفكر، ع.10.

34- مجاهد أماني جمال ، "استخدام الشبكات الاجتماعية في تقديم خدمات مكتبية"، مجلة الفكر، ع. 8، 2010.

35- مرزود حسين، "مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر"، دراسات إستراتيجية،ع.14، مارس، 2011 .

36- هشام عبد الكريم،" دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الفكر، ع.7.

3- الدراسات غير منشورة:

37- أبو عرب خليل محمد محمود، "أثر الانتخابات التشريعية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008.

38- الجبور محمد سمير ، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2015.

39- زودة مبارك ،" دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجا "، مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2012.

40- الشهري حنان بن شعشوع، " أثر استخدامات شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية "، الفيسبوك وتوتير نموذجا، مذكرة الماجستير في العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 2012 .

41- صحراوي شهرزاد ،ً هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012.

42- طعيبة أحمد، "دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي – خالة الجزائر"، رسالة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

43- عاشور بن لطيفة ، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014.

44- عبد الله ممدوح مبارك الرعود، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين "، مذكرة الماجستير في الإعلام، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

45- العمراوي فريدة، " أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر"، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2014.

46- فتيحة كيحل ،"الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي"، مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2012.

47- محمد علي محمد بن فتح ، " مواقع التواصل الاجتماعي وآثارها الأخلاقية والقيمية "، مذكرة شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، د.ت.

48- نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق ، الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

49- نورمان مريم نريمان ،" استخدام الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية – دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر"، مذكرة الماجستير في علوم الاتصال والإعلام، قسم العلوم الإنسانية، 2012.

4- التقارير:

50- كلية دبي للإدارة الحكومية،" الإعلام الاجتماعي والحراك العربي: تأثير فيسبوك وتويتر"، ماي 2011،

51- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، " نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي" ، 2014.

5- الوابيوغرافيا:

52- الحكمي عائشة، " شبكات التواصل الاجتماعي " في:

http://www.dr-aysha.com/inf/articles.php?action

53- بشير محمد زاهي، " الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في:

54- http://www .arab enewal

55- علي مصطفى،" التحول الديمقراطي: مفاهيم ومداخل نظرية" ، في:

http://www. saimouka. org

56- - أبو زاهر نادية ، " قراءة في مقالة دانكورت روستو- التحول الديمقراطي تجاه نموذج ديناميكي" في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

57- عباس كامل،" أنواع الأنظمة العربية، في:

http://www.modon.net/SYASA/10-04-02.htm

58- قنبر سمير، "تعريف النظام الجمهوري في أنظمة الحكم"، في:

http://www.sameekounbar/blogspot/ com

59- ملكاوي لينة، " الأنظمة الملكية في العالم العربي "، في:

http://www.alhurra.com/content/arab-monarchies-why-relatively

60- العالم صفوت، دور وسائل الاعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا، في:

http //studies.aljazeera.net/issues/

61- عبد الباقي عيسى، وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية اشكالية الدور وآليات التعزيز، في:

http://www asbar center for studies.

62- العالم صفوت، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا، في:

http //studies.aljazeera.net/issues/

63- شبيب نبيل، " في خصائص تفرد الثورة وغاياتها "، في:

http://www. Onislam. Net/ arabic/ madarik/ politics/ 128493

64- مكرم رانيا، " التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي"، في:

http://www.rcssmideast.org/Article/2692/

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1- Dictionnaire ?dictionary

65- La rous bords : dictionnaire de la pensèe stratigique , gère francoi , paris her , 2000

66- 70- little william et al, the shorter oxford english dictionary, London: oxford university, 1967.

2- livres,books

67- diamond larry ، political cultur and democracy in developing countries, London: lynne rienner publishers، 1993

68- faris davi.M، beyond social media revolution: the arab spring and the networked revolt , London: I. b tauris، 2012.

3- les revues,les liens :

69- harrison، michael thomas، "identity in online communities: social networking sites and language learning،" international journal of emerging technologies and society، vol. 7.

70- hermid Alfred." twittering the news :the emergence of arnbient journalism ". Journalism. Vol 4. 2010.

71- shirky clay، "the political power of social media: technology the public sphere and political change" ، foreign affairs vol. 90، 2011،

ملخص الدراسة:

" دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي في الوطن العربي – نموذج مصر – "

نحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الدور الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي وتسليط الضوء على دراسة الحالة لجمهورية مصر العربية، حيث تتمحور دراسة هذا الموضوع محاولة الإجابة على الإشكالية البحثية التالية:

" كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي بالانتقال الديمقراطي بالوطن العربي لاسيما مصر؟ ومن خلال هذه الإشكالية سيتم المحاولة على الإجابة عليها والتوصل إلى مدى مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ولاسيما بدولة مصر، ومحاولة معرفة عما إذا كانت هذه الشبكات هي العامل الوحيد المساهم في الانتقال الديمقراطي داخل الوطن العربي أم أن هناك عوامل وأسباب أخرى بالإضافة إلى هذه الشبكات.

الكلمات المفتاحية المستخدمة في هذه الدراسة: شبكات التواصل الاجتماعي، الانتقال الديمقراطي، الثورة.

وانتهت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والآفاق والتي من بينها إن عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ساهمت فيه شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة كبيرة بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى.

Résumé de l'étude

" Le rôle des réseaux de la communication sociale dans le passage de la démocratie dans le pays arabe – le modèle de l'Egypte "

D'après cette étude , nous essayons de précises le rôle que jouent ces rèseaux dans les pays arabe prenons l'exemple de la république arabe égyptienne l'étude est basée autour du problématique suivant :

" Comment les réseaux de la communication sociale ont participé dans le démocratique dans le pays arabe surtont l'Egypte ? a partir de ce problamatique nous essayons de donner une réponse et de voir l'Egypte et nous essayons aussi de savoir si ils sont le facteur unique dans se passage ou y'a – t – il d'autres facteurs et raisons.

Les mots clés utilisès dans cette étude : rèseaux de la communi cation sociale , passage démocratique .

A la fin de cette étude, nous arrivons a un ensemble de conclusions et des horizons qui sont : les rèseaux de la communication sociale ont participé et ont joncé un grand rôle dans ce passage démocratique comme il existe aussi d'autres facteurs .

Sumary of the study

The function of the social comminicayion network in the transition to democraty in the arab staes-egyption case.

In this study we Will try to define the function played by the social communiction network in the arab states for exemple the egyption arab rebublique.

The study is base on the following general probléme how the sociol communication network has participes in the transition to democraty in the arab states special in egypt.

We will try to give an answer to the ongoing évents in this state in order to conclud if the social communication letwor is the unique factor in this transition or the reasons beside it.

The key works used in this study are :

- Social communication network.
- Democratic transition.

At the end of this study we will establish some conclusions showing the posotive role.

Played by the social communication network in the democracy factors.